مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

المشروعات الإسكانية البديلة آلية لحل مشكلات المناطق العشوائية غير الآمنة : دراسة ميدانية

د. حمدي عبده عيد عبداللطيف

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب، جامعة المنصورة

DOI: 10.21608/qarts.2023.188483.1598

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد (٥٨) يناير ٢٠٢٣

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

المشروعات الإسكانية البديلة آلية لحل مشكلات المناطق العشوائية غير الآمنة : دراسة ميدانية

الملخص:

يدور البحث حول هدف رئيس يتمثل في الوقوف على مدى تحقيق المشروعات الإسكانية البديلة للخدمات لمواجهة مشكلات قاطني المناطق العشوائية غير الآمنة, وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي, وكذلك تطبيق دليل المقابلة على مجموعة من أرباب الأسر قوامها (٥٠) مفردة من المستفيدين- قاطني المناطق العشوائية غير الآمنة- من مشروع المحروسة١, ٢, واستخدم البحث نظرية الدور عند العالم تالكوت بارسونز, ونظرية النسق الإيكولوجي, وقد توصل البحث لعدة نتائج من أهمها: أن المشروع السكنى – مجتمع البحث- مشروعٌ متكامل سواء أكان من حيث خدمات البنية التحتية مثل (غاز طبيعي- تليفونات- صرف صحي – شبكة مياه شرب- شبكة كهرباء- اتساع الطرق والشوارع مرصوفة), أم من حيت توافر الخدمات العامة مثل (مجمع خدمات استهلاكية – منافذ بيع – مولات صغيرة – محلات تجارية – ملاعب- نقطة شرطة – نقطة مطافي – حديقة ترفيهية – مسجد- منطقة ورش للحرفيين- مركز تجاري – مركز ثقافي), كما أشارت النتائج إلى أن من بين أهم الاحتياجات التي يطلبون توافرها مستقبلًا والتي جاءت في مضمونها ضرورة مواجهة أهم المشكلات التي تواجه أفراد عينة البحث في مجتمعهم السكني الجديد ومنها قيمة الإيجار، ومشكلات العاملين في المؤسسات الحكومية أو الخاصة بالإضافة إلى إقامة مكتب بريد وسجل مدني.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الإسكانية البديلة، مشكلات العشوائيات، المناطق العشوائية غير الآمنة.

مقدمة:

إن ظاهرة العشوائيات أصبحت عالميةً ومنتشرة في مختلف المجتمعات سواء المتقدمة أم النامية، بالإضافة إلى أنها تشكل أكثر المشكلات والظواهر خطورةً على المجتمعات نظرًا لتعدد وتشعب الآثار المترتبة على وجودها على مختلف المستويات سواء أكان على المستوى التخطيطي، أم السياسي، أم الاجتماعي، أم الثقافي، أم الاقتصادي أم الأمني أم البيئي.... إلخ، وعدم تركيزها أو اقتصارها على مستوى واحد فقط.

وقد قسمت العشوائيات على المستوى القومي المصري إلى ثلاثة أشكال من ضمنها: المناطق العشوائية غير الآمنة والتي صنفت إلى أربعة مستويات وفقًا لدرجة خطورتها, وجاءت في الترتيب الأول المناطق المهددة للحياة وتشمل (المناطق المعرضة إلى انزلاق الكتل الحجرية من الجبال، المناطق المعرضة للسيول، المناطق المعرضة لحوادث السكة الحديد), يليها مناطق المسكن غير الملائم من المباني وتشمل(المباني المشيدة باستخدام مخلفات مواد البناء، المباني المتهدمة أو المتصدعة)، يليها المناطق المهددة للصحة وتشمل المناطق(التي تفتقد إلى المياه النظيفة أو الصرف الصحي المحسن، وتقع تحت تأثير التلوث الصناعي الكثيف، والتي نشأت تحت خطوط الكهرباء الهوائية), يليها المناطق التي تفتقد الحيازة المستقرة وتشمل (المناطق على أراضي الدولة، جهات مركزية، الأوقاف)[١], ومن حيث المساحة وفقًا للتصنيف السابق, احتلت المناطق ذات الخطورة الثانية المرتبة الأولى حيث بلغ عددها ٢١٨ منطقة تمثل٧١,٥ %، تليها المناطق ذات الخطورة الثالثة بنسبة ١٦,٨ %، بينما جاءت مناطق درجتي الخطورة الأولى والرابعة في نفس الترتيب بنسبة متساوية تمثلت في ١١,٧٪ [٢].

ومع كثرة وتعدد الأسباب والعوامل التي أسهمت في ظهورها وزيادة تفاقمها, لم تتمكن السياسات والاستراتيجيات التي تم اتباعها من قبل المؤسسات المعنية خلال الحكومات السابقة سواء أكانت سياسة التجاهل, أم سياسة التنمية والتطوير, أم سياسة الجمع بين الإزالة والتطوير على مواجهتها والحد من انتشارها والعمل على حلها وتنميتها.

كل هذا جعل الدولة المصرية بمختلف مؤسساتها تدرك مدى الخطورة المترتبة على وجود مثل هذه المناطق, ومن ثم توجيه الأنظار إليها والعمل على تنميتها من خلال اقتراح وتبني سياسات تنموية جديدة تضمن حياةً كريمةً لقاطني هذه المناطق متكاملة الخدمات والمرافق, ومن هذا المنطلق فإن البحث اتخذ " **المشروعات الإسكانية البديلة**" بوصفها – أحد السياسات الجديدة المتبعة من قبل الجهات المعنية في الوقت الحالي– تجاه المناطق العشوائية غير الآمنة وقاطنيها موضوعًا له ؛ لما تقدمه هذه السياسة من أدوار وحلول لمواجهة مشكلات سكان المناطق العشوائية المختلفة وخاصة غير الآمنة منها, فهي لا تكتفي فقط بمجرد نقل سكان المناطق غير الآمنة لمناطق سكنية جديدة, بل تعمل على توافر مختلف الخدمات والمؤسسات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية واللازمة كافة سواء أكانت الاحتياجات السكنية أم الاجتماعية أم التعليمية أم الصحية.....إلخ, لضمان حياة معيشية آمنة لسكان هذه المناطق.

أولًا: أهمية البحث :

تكمن **الأهمية النظرية** للبحث في أهمية القضية التي يتناولها وهى قضية العشوائيات وما يترتب على نموها من آثار ومشكلات سواء أكانت الاجتماعية أم الاقتصادية أم البيئية وغيرها, إلى جانب ما يحتاجه قاطنو هذه المناطق من خدمات على مختلف المستويات الاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها, بالإضافة إلى إلقاء

الضوء على الدور والسياسات التي تؤديها الدولة بمختلف مؤسساتها في تعاملها مع المناطق العشوائية غير الآمنة وبخاصة سياسة إقامة المشروعات الإسكانية البديلة, فضلًا عن وجود عديد من الدراسات والبحوث التي تناولت العشوائيات وأجريت في الكثير من المناطق على مختلف أنحاء المدن المصرية والتي توصلت لعديد من النتائج والتوصيات, إلا أن البحث الراهن يحاول استكمال بعض الجوانب التي لم يتطرق إليها بعض الباحثين في تناولهم مشكلة العشوائيات, ألا وهي تناول سكان المناطق العشوائية بعد تسكينهم في المشروعات الإسكانية البديلة, حيث يوجد افتقاد – على حد علم الباحث– إلى دراسات علمية متخصصة في هذا المجال مما أدى إلى مثل هذه النوعية من الدراسات, بالإضافة إلى أن البحث الراهن يأتي مواكبًا للاهتمام العالمي والمحلي بالمناطق العشوائية ومشكلاتها والجهود المقدمة للحد منها وتطويرها وتنميتها.

أما على صعيد **الأهمية التطبيقية** التي يسعى البحث الراهن إلى تحقيقها، فتتمثل في إجراء دراسة ميدانية في إحدى المشروعات الإسكانية البديلة تتمثل في " مشروع المحروسة١, ٢"؛ وذلك بهدف الوصول إلى بعض النتائج التي تدور حولها التساؤلات الرئيسية للبحث، بالإضافة إلى أن هذا البحث يأتي مواكبًا للجهود المبذولة من الدولة المصرية بمختلف مؤسساتها المعنية في التعامل مع قضية العشوائيات وبخاصة المناطق غير الآمنة, وربما تفيد نتائجه المسئولين وصانعي القرار من خلال إمدادهم بمدى إسهام سياسة المشروعات الإسكانية البديلة فعليًا على أرض الواقع في تلبية احتياجات سكان المناطق العشوائية ومواجهة مشكلاتهم في ضوء ما تقدمة من خدمات, إلى جانب تعريفهم بأهم المشكلات والاحتياجات التي واجهت سكان المناطق العشوائية بعد تسكينهم في مثل هذه المشروعات البديلة من أجل أخذها في الاعتبار عند التعامل مستقبلًا مع مشكلات المناطق العشوائية غير الآمنة, ولعل في هذا البحث إسهام متواضع في هذا المجال.

ثانيًا: الدراسات السابقة :

انطلاقًا من أهمية موضوع البحث ودعمها والتأكيد عليها, نرى أنه من الضروري تناول عدد من الدراسات والبحوث السابقة وثيقة الصلة بموضوع البحث؛ لكي نتمكن من خلالها من إثراء الإطار النظري للبحث, فضلًا عن دورها التوجيهي والإرشادي عند تناولنا لمشكلة البحث وصياغة أهدافه وتساؤلاته, وتحديد توجهه النظري, إلى جانب الاستفادة منها من خلال مقارنة النتائج التي توصلت إليها وبين نتائج البحث الراهن مما يضفي ذلك بعدًا وعمقًا منهجيًا والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق مزيدٍ من المصداقية لنتائج البحث الراهن, وقد اهتم البحث الراهن في تناوله للدراسات السابقة بالتركيز على نتائجها؛ وذلك لأن لكل من هذه الدراسات السابقة إجراءاتها المنهجية التي اعتمدت عليها في سبيل تحقيق أهدافها, سواء أكان من حيث الهدف أم أداة جمع البيانات أم من حيث مجالات الدراسة التي تشمل مجتمع البحث وعينة البحث, أم من حيث الفترة الزمنية التي أجري فيها البحث, إلى جانب منهج البحث, وفيما يلي نعرض لنتائج عدد من هذه الدراسات والبحوث السابقة على مختلف المستويات سواء أكان على المستوى المحلي أم الإقليمي أم العالمي على النحو التالي : فقد أكدت دراسة بعنوان "**الفقر ومصاحباته الاجتماعية في المجتمع الحضري**" إلى أن أهم السمات المميزة لفقراء هذه العشش هي انتشار الأمية, عدم توافر مياه الشرب, كما أن دورات المياه غير متوافرة, ندرة فرص الفقراء في الحصول على خدمات الرعاية الصحية, وما ترتب على مثل هذه المشكلات من انتشار الانحرافات والجرائم , وانتشار الأوبئة والأمراض[٣], وأشارت دراسة أخرى بعنوان "**أثر العوامل الإيكولوجية على الطفل في المناطق المتخلفة**" إلى نتائج مهمة: منها عدم نظافة المسكن وعدم امتداد شبكة الصرف الصحي لغالبية المنازل وتلاصق المباني وضيق الشوارع وبُعد الخدمات التعليمية

والصحية عن المنطقة, وبينت أن سوء الخصائص الإيكولوجية يسبب عديدًا من الأمراض للأطفال والتي قد ينتج عنه تعرض هؤلاء الأطفال للوفاة [٤], كما أقرت دراسة أخرى بعنوان "**النمو العشوائي وظاهرة الاغتراب**" إلى عدة نتائج من أهمها: افتقار المناطق العشوائية للمرافق الداخلية والمرافق العامة كافة, انخفاض المستوي التعليمي في المناطق العشوائية مقارنة بالمناطق غير العشوائية, إلى جانب ضعف المشاركة السياسية في المناطق العشوائية[٥], في حين أشارت دراسة بعنوان "**التسرب من التعليم: دراسة للأطفال الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في دلهي**" للعوامل التي تدفع الأبناء في العشوائيات إلى التسرب الدراسي من التعليم والتي من بينها ضعف البنية التحتية وعدم توافر البيئة المناسبة من أجل الدراسة للطفل مثل المرافق والخدمات الأساسية كالمراحيض والكهرباء ومياه الشرب, زيادة عدد أبناء الأسرة مع انخفاض الدخل يؤدي إلى عدم قدرة تحمل الأسرة لنفقات التعليم, التفكك الأسري وكثرة المشاكل والخلافات[٦], وكشفت دراسة أخرى بعنوان "**استراتيجيات تطوير المناطق العشوائية في محافظات غزة**" إلى عدم تحقيق الإسكان العشوائي للمتطلبات الأساسية لساكنيها من ناحية المرافق والخدمات, إلى جانب وجود قصور في تنفيذ الارتقاء بالمناطق العشوائية نظرًا لاختلاف المخطط المقتَرح من قبل المجلس البلدي المحلي الذي تم تنفيذه[٧], في حين توصلت دراسة **بعنوان "آثار الفقر على الأحياء الفقيرة في حي آكيور في نيجيريا"** إلى أن من أهم مشاكل الحياة الاجتماعية لسكان العشوائيات أنهم يعانون من مخاطر بيئية واجتماعية مثل ارتفاع نسبة الجريمة والتفكك الأسري, إلى جانب سوء نوعية السكن بسبب رداءة نوعية المواد المستخدمة في البناء, ضعف شبكات البنية التحتية[٨], إلى جانب ذلك دراسة عن "**البيئة الأسرية المدركة للأطفال الذين يعيشون في الأحياء العشوائية في العصر الحديث**" فقد أشارت إلى انتشار الأمراض الطفيلية بين الأطفال وأرجعت ذلك إلى تدنى الوعي الصحي وانخفاض مستوى معيشة الأسرة وما ترتب

عليه أيضًا من خروج الأطفال للعمل في سن مبكرة من أجل مساعدة أسرهم نتيجة للفقر, إلى جانب معاناتهم من التفكك الأسري[٩], بينما أشارت دراسة بعنوان "**تقدير احتياجات الفئات الفقيرة في المناطق العشوائية**", إلى قلة الأمور المالية وضعفها ترتب عليه ضعف في إلحاق الأبناء بالعملية التعليمية, عدم وجود صرف صحي ترتب عليه انتشار عديد من الأمراض والأوبئة, عدم توافر الرعاية الصحية اللازمة, إلى جانب سوء العلاقات بين أفراد الأسر في مجتمع الدراسة[١٠], كما كشفت دراسة بعنوان " **التحايل على المعاش لدي سكان المناطق العشوائية**" عن انخفاض مستوى المعيشة لدى سكان المناطق العشوائية حيث يعمل الفرد بأكثر من مهنة لزيادة دخل الأسرة, وأغلبها أعمال غير رسمية هامشية وطفيلية مثل الباعة المتجولين, سائقي الميكروباص والتكاتك, العاملين بورش الخراطة والحدادة والنجارة وغيرها, وقد لجأ سكان المناطق العشوائية إلى أساليب عديدة للتحايل على المعايش وذلك نتيجة للفقر وضيق الرزق[١١], وكذلك أوضحت دراسة بعنوان "**مهددات الأمن الإنساني (الفقر)،دراسة حالة منطقة الفتح**" أن من بين المشكلات التي تعاني منها العشوائيات, النزوح وانفلات الأمن، وانعدام البنية التحتية والتخلف الاجتماعي والتشرد, إلى جانب سوء التغذية وانتشار الأوبئة والأمراض بين السكان, إلى جانب وجود مستشفيات غير مؤهلة, بالإضافة إلى عدم وجود مشاريع تنموية تعمل على استيعاب القوى البشرية بسن الإنتاج [١٢], ولخصت دراسة بعنوان " **العشوائيات من وجهة نظر سكان المناطق المجاورة لها**" إلى نتائج مهمة منها: أن العشوائيات أصبحت مصدرًا خطيرًا لانتشار بعض الظواهر السلبية مثل التسول والانحرافات السلوكية[١٣], بينما أشارت دراسة بعنوان " **المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للطفل في الأحياء العشوائية في ظل ثقافة الحرمان النسبي** إلى أن جميع حالات الدراسة يعانون من الحرمان من جميع أوجه الرعاية الاجتماعية والنفسية والبيئية, ويشعرون بالخوف والقلق الدائم وعدم

الإحساس بالأمان في هذا الحي لكثرة المشاكل والبلطجة, بالإضافة إلى كثرة حالات الوفاة نتيجة لانتشار التلوث وكثرة الأوبئة والأمراض في هذا الحي(١٤), وتوصلت دراسة بعنوان "**المخاطر الاجتماعية والسياسية للمناطق العشوائية في مصر**" لعديد من النتائج: أهمها انخفاض وتدني المستويات الاجتماعية والاقتصادية للمناطق العشوائية ولاسيما منطقة الدراسة (مساكن الغجر), كما أشارت إلى أن من أهم السمات التي يتميز بها مجتمع الدراسة تمثلت في الصحة المعتلة والتعليم السيئ والمسكن غير الصحي, بالإضافة إلى انتشار البلطجة, المشاجرات اليومية, العنف المتفشي, الإساءات اللفظية (١٥).

ومن الملاحظ من نتائج الدراسات السابقة مدى تفاقم مشكلات المناطق العشوائية وزيادة خطورتها, بالإضافة إلى تنوعها في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج, فأشارت بعض نتائج هذه الدراسات إلى المشكلات السكنية التي تظهر في عدم نظافة المسكن وعدم وتلاصق المباني وضيق الشوارع وغيرها, بالإضافة إلى أن بعض النتائج تناولت المشكلات التعليمية التي تظهر في انتشار الأمية, التعليم السيئ, بُعد الخدمات التعليمية وغيرها, فضلًا عن أن نتائج بعض الدراسات السابقة أشارت إلى وجود عديد من المشكلات الاجتماعية التي تظهر في سوء العلاقات بين أفراد الأسر, التفكك الأسري, التخلف الاجتماعي والتشرد وغيرها, بالإضافة إلى تأكيد نتائج بعض هذه الدراسات على وجود مشكلات صحية تظهر في الصحة المعتلة, وجود مستشفيات غير مؤهلة, انتشار الأمراض والأوبئة وغيرها, في حين أشارت نتائج بعض الدراسات السابقة إلى المشكلات الأمنية والتي تظهر من خلال انتشار الانحرافات والجرائم, انتشار البلطجة, وغيرها, وتناولت نتائج بعض الدراسات السابقة الأخرى المشكلات الاقتصادية والتي تظهر في انخفاض مستوى المعيشة, وممارستهم لأعمال غير رسمية هامشية وطفيلية مثل الباعة المتجولين, سائقي الميكروباص والتكاتك, وغيرها.

كل ذلك سهل من مهمة تفسير وتحليل النتائج التي أسفر عنها البحث الراهن في ضوء هذه الدراسات السابقة, كما أن البحث الراهن يتفق مع تلك الدراسات من حيث القضية أو المجال البحثي وهو مجال المجتمع العشوائي, إلا أن النقطة البحثية – على حد علم الباحث– التي لم تتناولها أي من الدراسات السابقة هي دور مؤسسات الدولة في مواجهة مشكلات العشوائيات وبخاصة عرضها لسياسة "المشروعات الإسكانية البديلة "من خلال الوقوف على أهم المشكلات التي كانت تواجه قاطني المناطق العشوائية في موطنهم الأصلي السابق, وأهم الخدمات التي تقدمها المشروعات الإسكانية البديلة لمواجهة مثل هذه المشكلات.

ثالثًا: مشكلة البحث:

تعد مشكلة العشوائيات بمختلف أشكالها وأنماطها المتعددة من بين المشكلات التي تعاني منها جميع المجتمعات، فهي مشكلة ليست وليدة اللحظة أو حديثة النشأة, بل إنها مشكلة قديمة ترجع إلى عصور زمنية قديمة, فهي مثل أية ظاهرة اجتماعية أخرى بدأت صغيرة ثم سرعان ما تنتشر, فالعشوائيات بدأت في نطاق حيزٍ صغيرٍ جدًا داخل المجتمع ثم نمت دون تخطيط أو تطوير أو حتى رقابة, بالإضافة لمجموعة من العوامل التي أدت إلى انتشارها, وهذا ما أشارت إليه نتائج بعض الدراسات السابقة التي تناولت مثل هذه العوامل[١٦], إلى أن أصبحت مساحة المناطق العشوائية تشكل كيانًا داخل المجتمع المصري له سماته الخاصة, فقد كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن حجم مساحة المناطق العشوائية في المجتمع المصري تمثل نسبة ٣٨.٦٪ من إجمالي الكتلة العمرانية، ومنتشرة في أغلب المدن، باستثناء ثمانية مدن فقط, وتأتى محافظة الإسكندرية في المرتبة الأولى من بين المحافظات التي تنشر فيها العشوائيات حيث بلغت مساحة المناطق العشوائية بها ٢٠٦٨ ألف فدان تمثل ٨٢,٦١,

تليها محافظة القاهرة ٨.٦٢ ألف فدان تمثل ٨٢ %، من إجمالي مساحة المناطق العشوائية(١٧).

إن انتشار المناطق العشوائية في معظم المحافظات المصرية يعكس حجم المشكلة وأسبابها وتداعياتها السلبية التي تؤثر على المجتمع بمختلف فئاته, فالمتتبع لمشكلة العشوائيات يجد أنها لا تكمن خطورتها فقط من حيث إقامة المباني والمساكن بشكل عشوائي دون تخطيط, ولكن تمتد خطورتها فيما ينتج عن وجود مثل هذه المناطق من مشكلات اجتماعية وتداعيات أخرى مختلفة, إلى جانب ما تتطلبه من احتياجات على مختلف المستويات المعيشية الأساسية لقاطنيها، وما ينتج عن عدم سد مثل هذه الاحتياجات من آثار ومشكلات أيضًا؛ لذا فعند النظر لمشكلة العشوائيات نجد أنها مشكلة متداخلة ومتشابكة الأبعاد ومتعددة الجوانب سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعيه أم غير ذلك, ولا تعد في حد ذاتها مشكلة عمرانية فقط, وهذا ما أشارت إليه نتائج إحدى الدراسات السابقة التي ذهبت إلى أن الوجود العشوائي يعد ظاهرة عامة في أغلب المدن المصرية, فهي ليست مشكلة عمرانية فحسب وإن بدت في ظاهرها كذلك, ولكنها بالغة التعقيد حيث يتداخل معها مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والديموجرافية والسياسية والقانونية والثقافية والمكانية والفنية(١٨).

يمكن القول إن ما ينتج عن وجود العشوائيات من مشكلات أخرى مختلفة والتي لها انعكاسات متعددة على مختلف الأصعدة سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أم أمنية, جعلها تقع ضمن أخطر المشكلات التي يعاني منها مجتمعنا المصري, وكل هذه الأمور جعلت الدولة المصرية تدرك مدى خطورة هذه المشكلة وأعطت أولوية العمل للقضاء عليها, فحملت على عاتقها النهوض بها وأشركت مؤسساتها المختلفة سواء أكانت الحكومية منها أم الخاصة أم الأهلية على رغم من اختلاف أدوارهم, العمل معًا كتفًا بكتف في إطار تكاملي مؤسسي, وهذا الدور

المؤسسي نابع من مسئولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها وما يواجههم من مشكلات, ونشير هنا في ضوء التوجه النظري إلى أن هناك أدوارًا مكملة, وأدوارًا متماثلة أو متطابقة, ويتضمن كل من هذه الأدوار في داخلها معاييرً للتبادل, بمعنى أن أداء مؤسسة لدورها أداءً سليمًا يتطلب أن تؤدي المؤسسة الأخرى دورها على نحو سليم أيضًا[١٩], فعلى الرغم من اختلاف الأدوار داخل المؤسسات إلا أنها تكون أدوارًا متكاملةً, إذ إن كل دور يكمل الدور الآخر في المؤسسات, وبالتالي لا يمكن تخلي مؤسسات الدولة عن دورها تجاه المجتمع عامًة, وعن تطوير وتنمية العشوائيات خاصًة, فتحقيق التنمية لا يتجزأ ولا يقتصر على قطاع دون آخر أو على نطاق شريحة أو منطقة بعينها, وإنما جهود التنمية تشمل المجتمع بأكمله, لهذا لجأت مؤسسات الدولة إلى مجموعة من السياسات والإجراءات والأساليب التنموية من أجل مواجهة مشكلات المناطق العشوائية وبخاصة المناطق غير الآمنة, ومن بين هذه السياسات التي لجأت إليها مؤسسات الدولة في إطار الأدوار التكاملية– **تبني سياسة إقامة مشروعات إسكانية بديلة** – ومن بينها – "**مشروع المحروسة ١, ٢**"– وعليه فإنه يتحدد إشكالية البحث الراهن في تساؤل رئيس مؤداه **ما مدى تحقيق المشروعات الإسكانية البديلة للخدمات لمواجهة مشكلات قاطني المناطق العشوائية غير الآمنة ؟**

رابعًا: أهداف البحث وتساؤلاته :

يدور البحث حول هدف رئيس يتمثل في الوقوف على مدى تحقيق المشروعات الإسكانية البديلة للخدمات لمواجهة مشكلات قاطني المناطق العشوائية غير الآمنة, وينبثق منه عدة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي:

١. الكشف عن الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لسكان المناطق العشوائية غير الآمنة التي تم نقلهم للمشروع الإسكاني البديل – مجتمع البحث– .

٢. رصد أهم المشكلات التي عانى منها سكان المناطق العشوائية غير الآمنة في محل إقامتهم الأصلي (الإسكانية – الاجتماعية– الصحية– التعليمية).

٣. الوقوف على ما تقدمه المشروعات الإسكانية البديلة للخدمات لمواجهة مثل هذه المشكلات.

٤. تحديد مدى رضى المستفيدين من المشروعات الإسكانية البديلة عن الخدمات القائمة فيها, مع رصد الاحتياجات المستقبلية التي يطلبون توافرها.

وفى ضوء الأهداف السابقة يسعى البحث الراهن للإجابة عن التساؤلات الآتية :

يدور البحث حول تساؤل رئيس يتمثل في ما مدى تحقيق المشروعات الإسكانية البديلة للخدمات لمواجهة مشكلات قاطني المناطق العشوائية غير الآمنة, وينبثق منه عدة تساؤلات فرعية تتمثل فيما يلي:

١. ما الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لسكان المناطق العشوائية غير الآمنة التي تم نقلهم للمشروع الإسكاني البديل –مجتمع البحث– ؟

٢. ما المشكلات التي عانى منها سكان المناطق العشوائية غير الآمنة في محل إقامتهم الأصلي(الإسكانية – الاجتماعية– الصحية– التعليمية) ؟

٣. ما الذي تقدمه المشروعات الإسكانية البديلة للخدمات لمواجهة مثل هذه المشكلات؟

٤. ما مدى رضى المستفيدين من المشروعات الإسكانية البديلة عن الخدمات القائمة فيها , وما الاحتياجات المستقبلية التي يطلبون توافرها؟

خامسًا: منهجية البحث:

١. **نوع البحث:** يعد من البحوث الوصفية, وهذا النوع من البحوث مناسبٌ لإبراز الواقع الاجتماعي بكل دقة, حيث يسعى البحث إلى جمع بيانات وحقائق تسهم في

الوقوف على طبيعة الواقع الفعلي" للمشروعات الإسكانية البديلة تجاه المناطق العشوائية غير الآمنة" وتفسيرها وتحليلها وذلك من أجل استخلاص النتائج منها في إطار أهداف البحث وتساؤلاته.

٢.**منهج البحث:** استعان البحث الراهن " بالمنهج الوصفي ", ويتضح ذلك من خلال الوقوف على وصف وتفسير مدى تحقيق المشروعات الإسكانية البديلة للخدمات لمواجهة المشكلات التي واجهت سكان المناطق العشوائية غير الآمنة في موطنهم الأصلي السابق.

٣.**أداة جمع البيانات:** اعتمد البحث على دليل المقابلة للحصول على نتائج كيفية وواقعية حول مدى تحقيق المشروعات الإسكانية البديلة للخدمات لمواجهة مشكلات قاطني المناطق العشوائية غير الآمنة " من وجهة نظر الفئات المستفيدة من تلك المشروعات, وذلك من خلال إجراء مقابلات متعمقة(*) , مع مجموعة من المستفيدين من هذه المشروعات الإسكانية البديلة, وقد شملت محاور الدليل على (الخصائص الاجتماعية, الثقافية, الاقتصادية / المشكلات التي واجهت سكان المناطق العشوائية غير الآمنة في موطنهم الأصلي: الإسكانية, الاجتماعية, الصحية , التعليمية / المشروع السكني البديل ودوره في حل مشكلات المناطق العشوائية غير الآمنة: الإسكانية, الاجتماعية, الصحية, التعليمية / أسباب رضا المستفيدين عن المشروع السكني الجديد– مجتمع البحث, وأهم الاحتياجات المستقبلية)

٤.**خصائص مجتمع البحث:** تحدد مجتمع البحث في "مشروع المحروسة ١, ٢", يعد أحد المشروعات البديلة التي أقامتها الدولة في محافظة القاهرة كسكن بديل لخدمة سكان المناطق العشوائية غير الآمنة، والذي يقع بمدينة النهضة بحي السلام ٢ ويضم ٤٧٧٦ وحدة سكنية مقسمة على عدد ١٩٩ عمارة سكنية مقسمة على منطقتين: المحروسة١,

بها عدد ١٣٢ عمارة بعدد وحدات ٣١٦٨, المحروسة٢, بها عدد ٦٧ عمارة بعدد وحدات ١٦٠٨[٢٠],إلى جانب مجموعة من المحال التجارية والمكاتب والوحدات الإدارية، لخدمة سكان المناطق العشوائية الذين تم نقلهم للعيش بالمشروع, وتصل التكلفة الإجمالية للمشروع نحو ٦٠٠ مليون جنيه[٢١], ولهذا جاء اختيار مجتمع البحث لبعض من الاعتبارات منها:-

- أن معظم الدراسات التي أجريت في هذا المجال كانت تتناول المناطق العشوائية ذاتها.
- هو أحد المشروعات الإسكانية الجديدة البديلة التي تم إنشاؤها في الفترة الأخيرة لسكان المناطق العشوائية غير الآمنة.
- يضم سكان أكثر من منطقة عشوائية, وتم التسكين الفعلي به للمواطنين.
- الوحدات السكنية مجهزة بمختلف المستلزمات المعيشية الأساسية (تشطيب – أثاث) مقدمة من الدولة مجانًا.
- المشروعات الإسكانية البديلة المقرر إنشاؤها في مناطق مرتبطة بمحل إقامة الباحث أو أقرب مكان له مازالت في حيز التنفيذ ولم يتم الانتهاء الفعلي منها؛ لذلك وقع الاختيار على هذا المجتمع حيث حظت محافظة القاهرة بنصيب كبير من إقامة المشروعات الإسكانية البديلة وقربها من محل إقامة الباحث – محافظة الدقهلية– وسهولة الوصول إليها, عن نظيرها في المحافظات الأخرى.

٥. **عينة البحث وخصائصها:** طُبق البحث على مجموعة من أرباب الأسر قوامها (٥٠) مفردة,

وسبب التركيز على أرباب الأسر نابع من اعتقاد أنهم أكثر درايَة وعلمًا بمختلف الأحداث والمتغيرات والمواقف سواء في فترة تواجدهم في المناطق العشوائية موطنهم السابق أم في تواجدهم في مجتمعهم السكني الجديد, وقد روعي تنوع فئاتهم (النوعية، العمرية, الحالة الاجتماعية، التعليمية، المهنية), وكذلك روعي عند اختيار هذه

الحالات أن يكون لديهم الرغبة في الحديث والقدرة على التعبير عن وجهة نظرهم فيما يتعلق بموضوع البحث, ***وفيما يلي نعرض لأهم الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لأفراد عينة البحث:***

أ. الخصائص الاجتماعية:

جدول (١)

توزيع العينة من حيث النوع

المتغيرات	ك	%
ذكور	٣٨	٧٦
إناث	١٢	٢٤
المجموع	٥٠	١٠٠

أسفرت بيانات الجدول السابق عن أن أفراد العينة من حيث النوع قد غلبت نسبة الذكور نسبة الإناث إلى ما يقرب أكثر من الضعف حيث بلغت نسبتها ٧٦٪ من إجمالي عينة البحث, بينما مثلت نسبة الإناث ٢٤٪.

جدول (٢)

توزيع العينة من حيث السن

المتغيرات	ك	%
من ٢٥- إلى أقل من ٣٥ سنة	٥	١٠
من ٣٥- إلى أقل من ٤٥سنة	١٠	٢٠
من ٤٥- إلى أُقل من ٥٥ سنة	٢٦	٥٢
من ٥٥ فأكثر	٩	١٨
المجموع	٥٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين (من ٤٥- إلى أُقل من ٥٥ سنة) حيث مثلوا نحو أكثر من نصف العينة, إذ بلغت نسبتهم نحو ٥٢٪ من إجمالي أفراد العينة, تلاهم من تراوحت أعمارهم من (٣٥- إلى أقل من ٤٥سنة) حيث أفاد بذلك بنسبة ٢٠٪, ومن (٥٥ فأكثر) بنسبة ١٨٪, ثم جاء في أدنى الترتيب من تراوح أعمارهم من (٢٥- إلى أقل من ٣٥ سنة) بنسبة ١٠٪.

جدول (٣)

توزيع العينة من حيث الحالة الاجتماعية

المتغيرات	ك	%
أعزب	–	–
متزوج	٣٥	٧٠
مطلق	١٠	٢٠
أرمل	٥	١٠
المجموع	**٥٠**	**١٠٠**

توضح بيانات الجدول السابق أن الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث من المتزوجين, والتي جاءت في الترتيب الأول حيث أفاد بذلك نسبة ٧٠٪ من إجمالي أفراد عينة البحث، ثم يليها في الترتيب الثاني فئة مطلق بنسبة ٢٠٪، ثم جاء في الترتيب الثالث فئة أرمل بنسبة ١٠٪, وأخيرًا خلت العينة البحثية من فئة أعزب.

جدول (٤)

توزيع العينة من حيث عدد الأبناء

المتغيرات	ك	%
طفل واحد	٢	٤
طفلين	٣	٦
ثلاثة أطفال	١٨	٣٦
أربعة أطفال فأكثر	٢٧	٥٤
المجموع	**٥٠**	**١٠٠**

يتضح من قراءة الجدول السابق توزيع أفراد عينة البحث وفقًا لعدد الأبناء في الأسرة الواحدة, فقد جاء بالمرتبة الأولى (أربعة أطفال فأكثر) بنسبة ٢٥.٨٪، وفي المرتبة الثانية جاءت (ثلاثة أطفال) بنسبة ٢٤.٧٪ ، بينما جاء في المرتبة الثالثة (طفلين) بنسبة ١٨.٥٪، في حين جاء في المرتبة الرابع (طفل واحد) بنسبة ٧.٤٪.

ب. الخصائص الثقافية:

جدول (٥)

توزيع العينة من حيث المستوى التعليمي

المتغيرات	ك	%
لا يقرأ ولا يكتب (أمي)	٢٦	٥٢
يقرأ ويكتب	١٢	٢٤
مؤهل متوسط	٦	١٢
مؤهل فوق متوسط	٣	٦
مؤهل جامعي	٣	٦
مؤهل فوق جامعي (ماجستير – دكتوراه)	–	–
المجموع	**٥٠**	**١٠٠**

تشير بيانات الجدول السابق للمستوى التعليمي لأفراد عينة البحث, فقد جاءت فئة من لا يقرأ ولا يكتب (أمي) في الترتيب الأول بنسبة ٥٢٪, يليها في الترتيب الثاني فئة يقرأ ويكتب بنسبة ٢٤٪, وفي الترتيب الثالث جاءت فئة الحاصلين على مؤهل متوسط بنسبة ١٢٪, بينما تساوت نسبة من حصل على مؤهل فوق متوسط ومؤهل جامعي حيث بلغت نسبتهم بالتساوي ٦٪ وجاءت في الترتيب الرابع, في حين لم تسجل فئة الحاصلين على مؤهل فوق جامعي أي نسبة بالنسبة للحالة التعليمية لأفراد عينة البحث.

جدول(٦)

مستوى تعليم الأبناء

المتغيرات	ك	%
يعرف يقرأ ويكتب	٣١	٦٢
في المرحلة الإعدادية	٩	١٨
في المرحلة الثانوية (عام – فني)	٦	١٢
في المرحلة الجامعية	٤	٨
المجموع	**٥٠**	**١٠٠**

كشفت بيانات الجدول السابق عن تنوع المستوى التعليمي الذي يقف عنده الأبناء, ففي المقدمة جاء من يقرأ ويكتب بنسبة ٦٢٪, ثم يليها من حيث الترتيب من هم في المرحلة الإعدادية بنسبة ١٨٪, ثم من هم في المرحلة الثانوية (عام – فني) بنسبة ١٢٪, ثم من هم في المرحلة الجامعية بنسبة ٨٪.

جدول (٧)

توزيع العينة من حيث المهنة

المتغيرات	ك	%
لا يعمل	٢	٤
وظائف حكومية	٣	٦
مهن خدمية	١٨	٣٦
مهن حرفية	٢٧	٥٤
المجموع	**٥٠**	**١٠٠**

تشير بيانات الجدول السابق فيما يخص نوعية المهن التي يقوم بها أفراد عينة البحث أن الغالبية العظمى يعملون بمهن حرفية حيث بلغت نسبتهم ٥٤٪, في حين أكدت نسبة ٣٦٪ أنهم يعملون بمهن خدمية، بينما أقرت نسبة ٦٪ بأنهم يعملون في وظائف حكومية, في حين سجلت فئة من لا يعمل نسبة ٥,٠% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٨)

توزيع العينة وفقًا للدخل الشهري

المتغيرات	ك	%
من ١٠٠٠ج- إلى أقل من ١٥٠٠ج	٢٩	٥٨
من ١٥٠٠ ج إلى أقل من ٢٠٠٠ج	١٠	٢٠
من ٢٠٠٠ج إلى أقل من ٢٥٠٠	٨	١٦
من ٢٥٠٠ ج فأكثر	٣	٦
المجموع	**٥٠**	**١٠٠**

تشير البيانات المتضمنة في الجدول السابق إلى توزيع أفراد عينة البحث وفقًا للدخل الشهري, حيث جاء في المرتبة الأولى من يحصلون على دخل (١٠٠٠- إلى أقل ١٥٠٠) بنسبة ٥٨٪, بينما جاء في المرتبة الثانية (من ١٥٠٠ ج إلى أقل من ٢٠٠٠ج) بنسبة ٢٠٪ ، وفي المرتبة الثالثة (من ٢٠٠٠ج إلى أقل من ٢٥٠٠) بنسبة ١٦٪ ، في حين جاء في المرتبة الرابعة (من ٢٥٠٠ ج فأكثر) بنسبة ٦٪.

وأما عن فترة جمع البيانات من أفراد عينة البحث فقد استغرقت حوالي ٤٥ يومًا من ١٥-٨- ٢٠٢٢م إلى ٣٠-٩-٢٠٢٢م.

٦.التعريفات الإجرائية:

أ. **المشروع الإسكاني البديل:** نقصد به كل مشروع سكني تمت إقامته في حيز عمراني جديد يشتمل على:

- عدد من المباني على هيئة عمارات مقسمة إلى وحدات سكنية ذات مساحات محددة.
- يتوافر به مختلف المؤسسات الخدمية والمرافق العامة الأساسية من أجل تحقيق حياة كريمة .
- تمت إقامته خصيصًا كآلية لحل مشكلات المناطق العشوائية غير الآمنة.

ب. **المناطق العشوائية غير الآمنة:** نقصد بها المناطق التي تمثل خطرًا وتعد غير آمنة في وجودها واستمرار الحياة المعيشية بها والتي تتضمن الآتي:

- تفتقد هذه المناطق لمختلف الخدمات الأساسية اللازمة للحياة سواء أكانت الاجتماعية أم الصحية أم السكنية أم التعليمية.
- مناطق ذات مباني سكنية غير آدمية ومتهالكة.

- ينتشر بها عديد من المشكلات الاجتماعية المختلفة, فضلًا عن المشكلات الصحية والتعليمية .
- هي المناطق التي يصعب إقامة مجتمعات سكنية عليها.
- هي المناطق التي يتطلب نقل سكانها إلى مناطق سكنية جديدة .

سادسًا: التوجه النظري للبحث:

يستند التوجه النظري لهذا البحث على كلٍ من نظرية الدور عند تالكوت بارسونز ونظرية النسق الإيكولوجي والتي نتناولهما في ضوء مايلي:-

١. نظرية الدور عند تالكوت بارسونز:

التي تقوم على مجموعة من الافتراضات ومنها يلي :-

- ينظر" بارسونز" إلى الدور بوصفه قطاعًا من النسق التوجيهي الكلي للفرد الفاعل, وهو تنظيم حول التوقعات في علاقتها بمحتوى تفاعل معين, تلك التوقعات التي تتكامل مع مجموعة بعينها من المعايير القيمية التي تتحكم في التفاعل مع واحد أو أكثر من المتغيرات في الأدوار التكميلية المناسبة[٢٢].
- أكد "بارسونز "على أن السلوك المرتبط بكل دور يبقى ثابتًا بغض النظر عمن يحتل المكانة, ويجب عَدُّ المجتمع والمؤسسات المختلفة فيه شبكة من الأدوار تحكم كلًا منهما معاييرٌ وقيمٌ ثابتة [٢٣], ويعتقد أن الفرد لا يشغل في المجتمع دورًا واحدًا وإنما يشغل عدة أدوار, وهذه الأدوار تكون عادة موجودة في نظم ومؤسسات المجتمع المختلفة, وأن الدور الواحد الذي يشغله الفرد ينطوي على جملة واجبات وحقوق.

- تكون الأدوار في المؤسسة الواحدة مختلفة, إذ إن هناك أدوارًا قيادية وأدوارًا وسيطة وأدوارًا قاعدية, وعلى الرغم من اختلاف الأدوار فإنها متكاملة, إذ إن كل دور يكمل الدور الآخر في المؤسسة الواحدة.
- يمكن تحليل النسق الاجتماعي في مجموعة مؤسسات, ويمكن تحليل المؤسسة الواحدة إلى أدوار اجتماعية, ويمكن تحليل الدور الواحد في المؤسسة إلى واجبات وحقوق اجتماعية.
- يحدث الصراع بين الأدوار عندما تطلب المؤسسات من الفرد الواحد الذي يشغل فيها أدوارا مختلفة القيام بواجبات في نفس الوقت والفرد لا يستطيع القيام بذلك للتضارب بين الأوقات أو محدودية قدرات الفرد, وهنا يقوم الفرد بتنفيذ ما تريده منه مؤسسة واحدة مثلا ويخفق في تنفيذ ما تريده منه المؤسسات الأخرى, وهذا لابد أن يعرض الفرد إلى اللوم والعتاب مما قد يسبب تصدع شخصية الفرد وانفصالها وبالتالي عدم قدرة الفرد على التكيف مع المحيط أو الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه[٢٤], ويعتبر عدم أو قلة إشباع حاجات المجتمع أحد المسببات التي تعطل الأداء الوظيفي للدور المنوط بالمنظمة أداؤه[٢٥].
- إن الأفراد يشغلون مراكز اجتماعية مختلفة ويؤدون أدوارًا مختلفة, إلا أن هناك أهدافًا جمعية يجب السعي إليها والعمل على تحقيقها عن طريق تنظيم المراكز وتحديد الأدوار داخل كل مؤسسة, فبتوضيح الوسائل والغايات يتجه النسق نحو تحقيق أهدافه[٢٦].
- عند تفاعل دور مع أدوار أخرى, فان كل دور يقيم الدور الآخر, وعندما يصل تقييم الآخرين لذات الفرد, فإن التقييم يؤثر في تقييم الفرد لذاته وهذا ما يؤدي الي فاعلية الدور ومضاعفة نشاطه, وبالتالي تكون الأدوار الاجتماعية متكاملةً في

المؤسسة عندما تؤدي المؤسسة مهامها بصورة جيدة وكفاءة بحيث لا يكون هناك تناقضٌ بين الأدوار (٢٧).

وهذه النظرية توجه البحث: إلى أن المجتمع يتكون من مؤسسات اجتماعية لها أدوارٌ مختلفة, وتنظر لهذه الأدوار داخل تلك المؤسسات بوصفها مكونًا أو نسقًا من أنساق المجتمع ككل , حيث تتكون كل مؤسسة من عدة وحدات أساسية لكلٍ منها حقوق وواجبات, تُشكل معًا وحدة متكاملة لكي تؤدي مهامها وأدوارها, إلى جانب دخولها في إطار تكاملي تفاعلي مع غيرها من المؤسسات الأخرى من أجل الحفاظ على المجتمع واستمراره وتحقيق أهدافه, كما أن حدوث أي خلل أو تأثير في أداء تلك المؤسسات لدورها من حيث إنها تقوم بتلبية ما يتطلب منها في مجال معين فقط داخل المجتمع, وتخفق أو تفشل في تنفيذ ما يتطلب منها في مجالات أخرى, فإن عدم تأدية مثل هذه الأدوار– بوصفها نسقًا– يترتب عليها حدوث صراع وخلل وتأثير في باقي أنساق المجتمع, ومن ثم يحدث عدم استقرار المجتمع بسبب ضعف أحد أنساقه.

وفي ضوء ما سبق وبالنظر لمؤسسات الدولة بوصفها أحد المؤسسات المكونة للمجتمع, فإن لها أدوارًا مختلفة داخل المجتمع والتي من بينها ما تقدمه للمناطق العشوائية سواء داخل هذه المناطق ذاتها أم من خلال– إقامة مشروعات إسكانية بديلة– وما يرتبط بها من خدمات مجتمعية والتي تتمثل في خدمات إسكانية وصحية وتعليمية وغيرها, وأن كل خدمة من بين هذه الخدمات يتم إنشاء مؤسسة أو هيكل مؤسسي لها لتقديم تلك الخدمات, وأن كل منظمة خدمية تم إنشاؤها تتكون من أنساق فرعية تتعامل وظيفيًا معًا لكي تتمكن من أداء دورها المكلفه به, إلى جانب أداء المنظمات التنموية الأخرى لأدوارها, وتعد تلك الأدوار مكملةً حتى يضمن أداء تلك المنظمات لأدوارها على نحو سليم دون تعارض من أجل تحقيق استقرار المجتمع

واستمراره, وعدم تأدية هذه المؤسسات لأدوارها أو التركيز على أحد هذه الأدوار مع إغفال باقي الأدوار الأخرى, يؤثر على استقرار المجتمع ويضعف من مكوناته.

٢. نظرية النسق الإيكولوجي:

يعد النسق الإيكولوجي مفهومًا جديدًا لتحليل علاقة الإنسان بالبيئة، وهو من المفاهيم البيولوجية التي استعارتها الإيكولوجيا البشرية عند تطوير إطارها التصوري المبكر ومؤداه " أن كل المجتمعات الطبيعية للكائنات الحية التي تعيش وتتفاعل مع بعضها البعض ترتبط ارتباطًا وثيقًا ببيئاتها، ومن ثم يبدو من الملائم تصور طرفي العلاقة (الكائنات الحية وبيئاتها المختلفة) كما لو كان يشكلان كُلاً واحدًا ومركبًا" وهو ما يشير إلى مفهوم النسق الإيكولوجي[٢٨], والذي يعرف كذلك بأنه نسق وظيفي تفاعلي يتركب من تجمّع أو أكثر من الكائنات الحيّة في تفاعلاتها مع البيئة الفيزيقية والبيولوجية [٢٩], وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات من بينها ما يلي:-

- يعد النسق الإيكولوجي نسق قائم بذاته يهتم بدراسة العلاقات بين الإنسان والبيئة بعكس أنساق البناء الاجتماعي التي تهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية, وتكمن أهمية النسق الإيكولوجي في فهم البناء الاجتماعي[٣٠].
- ينظر إليه على أنه بناء أي أنه يتركب من أجزاء وعناصر مختلفة, تنتظم فيما بينها في نمط محدد, كما أن العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر هي أساس هذا البناء[٣١] .
- يطلق عليه المركب الإيكولوجي الذي يتكون من أربعة مكونات أساسية وهي البيئة والسكان والتنظيم الاجتماعي والمستوى التكنولوجي وهذه المكونات في علاقات تبادلية بحيث يؤدي التغير في أحداها إلى التعديل في الأخريات[٣٢].

- النسق الإيكولوجي في حالة حركة مستمرة وتغير دائم سواء من حيث الأنساق الفرعية داخله أم من حيث العوامل الخارجية المحيطة به, وله خاصيتان أساسيتان الأولى: داخلية وتتمثل في الحفاظ على العلاقات المتوازنة بين الأجزاء المكونة للنسق, والثانية: خارجية وتتمثل في التفاعل مع البيئة وأداء الوظيفة المطلوبة من النسق الإيكولوجي, أي أن النسق يشمل على عناصر بعضها يعمل من أجل الحفاظ على الوضع القائم, وأخرى تتحرك نحو التغير[٣٣].
- يختلف النسق الإيكولوجي في الواقع عن الفكرة العامة والمألوفة للنسق العام من زاويتين هامتين أولها: أنه يشمل على عنصر الحياة أي وجود أو حضور الكائنات الحية أمرًا متضمنًا في وجود النسق ومقومًا من مقوماته الأساسية؛ خاصة أن أهم الأهداف التي يسعى المدخل الإيكولوجي إلى تحقيقها هو تحليل ما يوجد من علاقات هادفة بين الإنسان والبيئة, ثانيها: يفترض أن يكون نسقًا متوافقًا متوازنًا بذاته والذي يتحقق من خلال تفاعل مستمر للعوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي تعمل كميكانيزمات لتحقيق التوازن, وهذا التوازن الذاتي لا يفترض بالضرورة أن يكون النسق الإيكولوجي بناءً مغلقًا[٣٤].
- كما ينتج عن اللاتوازن في النسق الإيكولوجي آثار سلبية تتباين شدتها وعمقها من مجال لآخر يؤثر في استمراره وبقائه[٣٥].
- ترى أن الإنسان هو إنتاج حتمي لبيئته حتى لو عجزت مواهبه أو قدراته أو كان لدية قصور, وأن الحاجات الرئيسية والحيوية للإنسان ستظل مركزة في المسكن والصحة والغذاء والعمل وهى كلها إمكانيات تحددها أولا البيئة وليس الإنسان, وأن أى علاج فردى بعيدًا عن البيئة هو عالج بطئ وقليل الفاعلية[٣٦].
- ترى أن البيئة مصدر سعادة الإنسان وشقائه, وتفترض الإنسان كائن بيئي أوجدته وشكلته بل وأثارت مشاكله البيئة أولًا وأخيرًا, كما أن كافة مضاعفات الإنسان

النفسية وأزماته الأخلاقية والسلوكية هي استجابات لعجز البيئة عن إشباع احتياجاته الذاتية والحيوية[٣٧].

انطلاقًا مما سبق فإن هذه النظرية توجه البحث إلى أن: النسق يعد وحدة تتكون من وحدات أو أجزاء متماسكة معًا ويقوم كل جزء فيها بأداء وظيفة معينة داخل النسق, إلى جانب وجود بينها اعتماد متبادل في إطار تفاعلي لضمات تحقيق التوازن من أجل استمرار النسق وبقائه, وبالتالي فإن وجود عجز أو قصور في أداء أحد هذه الوحدات لوظيفتها فإنه يؤثر بالضرورة في باقي الوحدات والأنساق الأخرى والتي تؤدي إلى حالة من اللاتوازن ومن ثم تؤثر سلبيًا على بقاء واستمرار النسق, ويتضح هذا في ضوء تناولها للعلاقة بين الإنسان والبيئة المحيطة به.

سابعًا: الإطار المعرفي للبحث:

وفيما يلي نعرض للمحاور الأساسية للبحث وهي أسباب نشأة العشوائيات وانتشارها، وأشكال الإسكان العشوائي، ومشكلات المناطق العشوائية غير الآمنة، واستراتيجيات التعامل مع المناطق العشوائية غير الآمنة (المشروعات الإسكانية البديلة أنموذجًا)، وسوف نوضحها على النحو التالي:

١. أسباب نشأة العشوائيات وانتشارها:

تعد بدايات القرن العشرين أولى فترات ظهور المناطق العشوائية, وهناك عديد من العوامل والأسباب التي أدت إلى ظهورها وزيادة تفاقمها, ويمكن الإشارة لهذه الأسباب في ضوء عدة نقاط على النحو التالي:-

أ. سعى الأهالي إلى إقامة مسكن لهم بالجهود الذاتية نظرًا لقلة فرص الحصول على مسكن من الجهات العامة سواء أكانت حكومية أم قطاع خاص.

ب. صعوبة الإجراءات الإدارية سواء أكانت من قبل الجهات المعنية بالبناء أم الجهات المسئولة عن تحصيل الضرائب مما يجعل المواطنين يلجأون إلى تقسيم الأراضي دون الارتباط أو تطبيق قواعد التقسيم الفعلية.

ج. عدم الاعتماد على التخطيط العمراني بمختلف مراحله سواء فيما يتعلق بخطوات النمو والبناء أم بتفعيل الإجراءات الرقابية حول مختلف المناطق داخل المدن القائمة.

د. يرجع تزايد إقامة العشوائيات على الأراضي الزراعية في المناطق الريفية نتيجة تعلق أصحابها بها, مع سهولة الحصول على احتياجاتهم من المياه من خلال الترع أو المياه الجوفية, بالإضافة إلى قرب الأراضي الزراعية من الحيز السكني, إلى جانب رخص سعرها نسبيًا عن المعروض من الأراضي في السوق الرسمي(٣٨) .

هـ. ظهرت العشوائيات في المناطق الحضرية حيث إنها أصبحت مناطقَ جاذبةً للمهاجرين من الريف نظرًا لما تتيح لهم من فرص عمل نتيجة ظهور التنمية الصناعية بها, وبسبب رفضهم الاستمرار في العمل الزراعي أدى ذلك إلى زيادة الكثافة السكانية بالمناطق الحضرية, ولحاجتهم إلى توفير مسكن مناسب لهم في ظل ارتفاع أسعار المساكن داخل المناطق الحضرية, ترتب عليه اتجاههم إلى أطراف المناطق الحضرية وتعديهم على الأراضي الموجودة بها سواء أكانت زراعية أم خالية، وأنشأوا أماكن خاصةً بهم(٣٩).

و. عدم قيام الجهات الحكومية المسئولة عن حماية الأراضي التابعة للدولة بتنفيذ القانون وتطبيقه ضد أي مخالف.

ز. قلة الاهتمام بتحقيق التنمية الإقليمية, مع وجود عدم توازن في سوق الإسكان بسبب ضعف المعروض من الوحدات السكنية, مع عدم ملائمتها لاحتياجات ونوعية الفئات المحتاجة لها(٤٠).

٢. أشكال الإسكان العشوائي:

بالنظر إلى شكل المناطق العشوائية نلاحظ أنها ليست ذا نمطٍ واحد, ولكنها تصنف إلى أشكال متنوعة وفقًا لعدة معايير مختلفة منها سواء أكانت حسب المواطنين التي يسكنونها, ووفقًا لمؤهلاتهم وثقافتهم الاجتماعية, أم حسب شكلها العمراني والإيكولوجي ونوعية الخدمات بها, أم حسب موقعها الجغرافي وفقا للمدينة التي بها[٤١], ونشير فيما يلي لعدد من بين هذه الأنواع :

أ. **الإسكان العشوائي الفوضوي:** ويشمل أي مسكن تم إنشاؤه بدون تخطيط ولم يراعَ فيها شروط البناء من حيث التقسيم والمساحات وكذلك الخدمات والمرافق, وتم ذلك بدون إخطار أو الحصول على ترخيص مسبق من الجهات المحلية المعنية بذلك.

ب. **الإسكان المشوه:** يشمل المساكن التي تم بناؤها من مواد غير ثابته على شكل عشش وأكواخ ولا يوجد بها خدمات, وتكون موجودةً منتشرةً سواء بجانب خطوط السكك الحديد أم الممرات المائية.

ج. **الإسكان المجازي:** ويسمى بالإسكان الهامشي, أي أنه يشمل المناطق القائمة أساسًا لأغراض أخرى غير السكن ويوجد بها مواطنون مثل المناطق الأثرية والمحلات والوكالات التجارية وغيرها.

د. **إسكان المقابر:** يضم المساكن التي تتداخل مع المناطق المخصصة لدفن الموتي بسبب الزحف العمراني.

هـ. **إسكان الإيواء:** هي المساكن التي تم إقامتها باستخدام الخيام ولفترة مؤقتة وتكون معدة للأسر التي تهدمت منازلهم[٤٢].

و. **إسكان جامعي القمامة:** تشمل المساكن المقامة بجانب مقالب القمامة والتي ينعدم بها أبسط صور الحياة الآدمية لافتقارها للخدمات والمرافق والمعايير الصحية والبيئية.

ز. **إسكان الغرفة المستقلة:** يقصد به السكن ذو الغرفة الواحدة والتي تكون منتشرةً على الأسطح أو أفنية المنازل, وتضم مجموعةً من الأسر لكل منها غرفة واحدة فقط تحتوي على مختلف مستلزمات المعيشة سواء للنوم أم للأكل أم غير ذلك, ولكنهم يشتركون في استخدام دورات المياه(٤٣) .

٣. مشكلات المناطق العشوائية غير الآمنة:

تتميز المناطق العشوائية بعديد من الخصائص والسمات تجعلها مختلفةً عن المناطق الحضرية مثل الخصائص البيئية والصحية والاجتماعية ... إلخ, وتتشارك المناطق العشوائية على مستوى المجتمع المصري في تلك السمات والخصائص والمشكلات, وإن اختلفت درجة الحدة أو المستوى بين منطقة وأخرى(٤٤) , ويمكن الإشارة لمثل هذه المشكلات في ضوء عدة مستويات على النحو التالي:-

أ. **المستوى المعماري والبيئي** :- يتمثل في الافتقار للخدمات الأساسية سواء شبكة الصرف الصحي, مياه الشرب, رصف الطرق والمواصلات, إلى جانب سوء حالة السكن من حيث الشكل العام والتصميم وكذلك أدوات ووسائل البناء المستخدمة(٤٥), عدم وجود مناطق مخصصة لأماكن الترفيه أو مساحات خضراء, صعوبة التنقل بأية وسيلة نظرًا لضيق الشوارع وتعرجها وما يترتب عليها من صعوبة في التعامل مع أية مشكلة قد تحدث مثل الحرائق, بالإضافة إلى إقامة الأنشطة الأخرى سواء تجارية أم صناعية أم اقتصادية داخل النطاق السكني(٤٦).

ب. **المستوى الاقتصادي:**- انتشارها على الأراضي الزراعية مما أدى إلى تقليصها وتدهورها وبالتالي التأثير على الإنتاج الزراعي بشكل عام, كما أصبحت تمثل حاجزًا للنمو العمراني التخطيطي للمدن, وكذلك تمثل عائقًا لتحقيق التنمية الاقتصادية (٤٧).

فتظهر من خلال تدني المستوى الاقتصادي وذلك لقيامهم بأعمال بسيطة يكون الدخل العائد منها غير كافٍ للاحتياجات الأسرة[٤٨].

ج. **المستوى الاجتماعي:**- فقد ترتب على إقامة العشوائيات وانتشارها عديدٌ من المشكلات الاجتماعية والتي من بينها السرقة المنظمة وتعاطي المخدرات والمسكرات بأنواعها والتسول والتشرد وانحراف الأحداث، والبلطجة والعنف المتبادل وزنا المحارم وغيرها, وترتفع في تلك البيئة معدلات الأمية والجهل.....إلخ[٤٩], وتتمثل في أن أغلب سكانها من أصحاب الدخول المنخفضة, تتسم بالكثافة السكانية المتزايدة وتكدس أكثر من أسرة في مسكن واحد, مع تزايد عدد الأفراد داخل الغرفة الواحدة , مع ارتفاع نسبة المشاكل الاجتماعية مثل الجرائم والأحداث والطلاق والمشاجرات وانتشار نسبة الأمية والفقر[٥٠] .

د. **المستوى الصحي:**- تتسم المناطق العشوائية بأنها أحياء فقيرة تتميز بظروف معيشية غير صحية[٥١], إلى جانب تدهور الحالة الصحية لساكنيها نظرًا لارتفاع نسبة الرطوبة وتقارب المساكن من بعضها مما يؤدي إلى صعوبة التهوية, إلى جانب التزاحم داخل الغرفة الواحدة والذي يؤثر بالسلب ويؤدي لانتشار عديد من المشاكل الصحية, إلى جانب افتقارها للخدمات الصحية المناسبة, بالإضافة إلى عدم الشعور بالاستقلالية وانعدام الخصوصية والذي يؤدي أيضًا لعديد من الأمراض[٥٢].

هـ. **المستوى القانوني:**- لا توجد وثائقُ رسميةٌ تثبت حيازة الأرض أو المنازل, فجميع الأراضي المقامة عليها العشوائيات مملوكة للدولة بمختلف مؤسساتها, ونظرًا لعدم استثمارها فقد تم استغلالها إما بوضع اليد أو بحيازة غير مستحقة [٥٣].

و. **المستوى التخطيطي:**- صعوبة وجود محاور حركة جيدة تربطها بالمناطق العمرانية الأساسية بالمدن؛ نظرًا لإقامتها بأسلوب عشوائي سواء في اختيار أماكن

البناء أم إقامة المباني نفسها, فهي تمت بدون الالتزام بشروط وقوانين البناء الرسمية, وبالتالي فهذه المباني تفتقر لأي معيار من المعايير الصحية.

ز. **المستوى السياسي:** المناطق العشوائية تمثل قنبلة موقوتة تهدد المجتمع في أية لحظة بردود أفعال عنيفة, حيث إنها تعد بيئةً مناسبةً لتفريخ الإجرام والمجرمين ومركز تصدير للجريمة بمختلف أنواعها, كما أنها تعد مقرًا لتجميع الجماعات الإرهابية وتكوينها وتدريبها(٥٤).

ح. **المستوى الثقافي والتعليمي:** مع حدوث الهجرة من المناطق الريفية إلى الأحياء الحضرية, تظهر التأثيرات الثقافية حيث يحدث مزجٌ وخليطٌ بين الثقافات, إحداهما تعبر عن عادات وتقاليد الشخصية الريفية والأخرى تعبر عن عادات وتقاليد الشخصية الحضرية (٥٥), كما أنه يلاحظ أن تدني المستوى التعليمي والثقافي في المناطق العشوائية ترتب عليه زيادةٌ في معدلات الجريمة وإنتاج عديد من الظواهر الاجتماعية المختلفة(٥٦).

٤. استراتيجيات التعامل مع المناطق العشوائية غير الآمنة (المشروعات الإسكانية البديلة أنموذجًا)

تنفيذًا للسياسات العامة التي تبنتها الدولة، وفى إطار حرص الدولة على تلافي سلبيات تعامل الحكومات السابقة لعام ٢٠١٤ مع المناطق العشوائية، وفي ضوء تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وضمان حق المواطن في الحصول على مسكن آمن, مع تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية, فقد أعطت الدولة الأولوية للمناطق غير الآمنة, حيث تم العمل وفقًا لعدة استراتيجيات إما من خلال الإزالة الكاملة لمثل هذه المناطق غير الآمنة والتي تُشكل خطورةً على حياة سكانها، ثم إعادة استخدام هذه المناطق في أغراض أخرى غير سكنية, مع إقامة مشروعات سكنية بديلة لساكنيها، أو

إزالتها وإعادة تخطيطها وإزالة أسباب الخطر منها مثل الضغط العالي وإقامة السدود في أماكن مجرى السيول, إزالة خطر التلوث، والبناء والتطوير بشكل حضاري ثم إعادة توطين السكان بها مرة أخرى(٥٧), ونستدل هنا على جهود الدولة تجاه المناطق العشوائية غير الآمنة بتجربتها الرائدة " **سياسية إقامة مشروعات سكنية بديلة** " ونتناولها فيما يلي :-

أ. أهمية إقامة مشروعات سكنية بديلة:

يُعد حق الانسان في الحصول على مسكن من الحقوق الأساسية التي يلتزم بها المجتمعات الإنسانية الحديثة, وهذا الحق مثله مثل الحق في التعليم والرعاية الصحية والأمن الاجتماعي والحصول على فرصة عمل مناسبة, ويعد ذلك مؤشرًا عَامًا للتنمية بمفهومها الشامل(٥٨).

فبدون السكن المناسب لا يمكن للإنسان أن يكون عنصرًا منتجًا في مجتمعه, وفي غياب السكن أيضًا تتأثر الأسرة جميعا(٥٩)؛ لذلك يعد توفير السكن الملائم عنصرًا جوهريًا من عناصر الكرامة الإنسانية, وأن مصطلح السكن الملائم يتضمن ما يتجاوز مفهوم الجدران الأربعة للغرفة والسقف الذي يستظل به الإنسان, فالمسكن ضرورةٌ أساسيةٌ من ضروريات المعيشة الصحية السوية؛ أي أنه يلبي حاجاتٍ ماديةً واجتماعيةً ونفسيةً, وإذا كان السكن الملائم ضرورةً أساسية للإنسان فهو ضرورةٌ أكثر للمجتمع؛ حيث إن توفير سكنٍ لكل المواطنين والحفاظ عليه وصيانته يمثل الأمن والأمان للمجتمع كافة(٦٠), حيث يسهم السكن في تحسين الحالة المادية والاقتصادية والصحة البيئية والاجتماعية والاستدامة للمجتمعات المحلية(٦١), ونجد أن جميع المواثيق والاتفاقيات أكدت على ضرورة تأمين هذا الحق, كما أكدت الدساتير المصرية على ذلك وآخرها دستور ٢٠١٤ الذي أكد على حق كل مواطن في الحصول على المسكن الآمن والميسر(٦٢).

وترجع أهمية هذه السياسة إلى أنها اتسمت بأسلوب جديد في التعامل مع قضية العشوائيات، فلم تكتفِ بنقل قاطني المناطق الخطرة فقط، وإنما شملت تحسين جودة ونوعية الحياة عبر إنشاء مجتمع متكامل الخدمات والمرافق على مستوى البنية التحتية، وتوفير الحاجات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية والبيئية لسكانها، مع وجود متابعة مستمرة من قبل عديد من مؤسسات الدولة المعنية بهذه التجربة, فضلًا عن استفادةِ نحو ٢ مليون مواطن من هذه التجربة، بإجمالى ٢٤٦ ألف وحدة سكنية، وبتكلفة بلغت ٦٣ مليار جنيه كتكلفة للمشروعات والقيمة التقديرية للأرض، وذلك بواقع ٣٣ منطقة غير آمنة من الدرجة الأولى، و٢٦٩ منطقة غير آمنة من الدرجة الثانية، و٣٤ منطقة غير آمنة من الدرجة الثالثة، و٢١ منطقة غير آمنة من الدرجة الرابعة, هذه المناطق تشمل ٥٤ منطقة بالقاهرة، و٣١ منطقة بالجيزة، و١٠ مناطق بكلٍ من الإسكندرية وبورسعيد، و٧ مناطق بكلٍ من الوادي الجديد وأسوان والبحيرة وجنوب سيناء والمنوفية، و٥ مناطق بالسويس، و٨ مناطق بكلٍ من المنيا ومطروح، و٤ مناطق بدمياط، و٢٢ منطقة بكفر الشيخ[٦٣], وكذلك تم التعامل مع ١٤ منطقة عشوائية غير آمنة بكلٍ من البحر الأحمر والشرقية، و٣٤ بقنا، و٢٠ بالإسماعيلية، و١١ بالغربية، و١٣ بكلٍ من الأقصر وسوهاج، و١٧ ببني سويف، ومنطقتين بأسيوط، و١٦ منطقة بكلٍ من الدقهلية والقليوبية[٦٤].

ب.نماذج للمشروعات الإسكانية البديلة:

يعد الإسكان أحد المقومات الرئيسية في نجاح واستقرار المجتمعات الجديدة لما يمثله كمقوم رئيسي من مقومات العمران بها, وعند تصميم برامج الإسكان بالمدن والمجتمعات المصرية الجديدة, يجب أن يؤخذ في الاعتبار نوعيات النماذج السكنية ومسطحاتها بما يتفق مع تنوع فئات السكان ومستويات الدخول, بالإضافة إلى نظم تمويل واقتصاديات قطاع الإسكان, المستويات الاقتصادية للإسكان في المدن

والمجتمعات العمرانية الجديدة في المجتمع المصري[٦٥], ونشير فيما يلي لعدد من المشروعات السكنية التي وفرتها الدولة، كسكن بديل لسكان المناطق العشوائية غير الآمنة[*] ومنها على سبيل المثال:-

- مشروع روضة أكتوبر (السكن البديل لسن العجوز).
- مشروع روضة السيدة بمحافظة القاهرة.
- مشروع معًا، بحي السلام، بمحافظة القاهرة.
- مشروع روضة العبور مشروع شمال وجنوب الصيادين برأس البر.
- مشروع الرويسات بمحافظة جنوب سيناء.
- مشروع الجبيل (الصيادين بجنوب سيناء).
- مشروع روضة الغردقة بالبحر الأحمر.
- مشروع روضة القصير بالبحر الأحمر.
- مشروع الأسمرات ٣.
- مشروع الشُهبة .
- مشروع بشاير الخير٣ .
- مشروع المحروسة ١, ٢ .
- مشروع الخيالة.

ج. **الخدمات المجتمعية بالمشروعات الإسكانية البديلة:**

إن توافر الخدمات بشكل أساسي وبطريقة منظمة في المشروعات الجديدة يساعدها على جذب السكان إليها[٦٦], حيث تُمكن المشروعات الجديدة من تلبية الاحتياجات الضرورية لسكانها, إلى جانب خلق فرص عمل جديدة؛ كما تؤثر بدورها على ميادين اقتصادية مختلفة[٦٧], وكذلك ترجع أهمية الخدمات بكونها من أهم العوامل التي تساعد على استقرار العنصر البشري في أي مجتمع وتعطي صورةً أوضح عن

مدى تحضر المدن, وكلما توفرت للسكان كانت سبل الحياة والإبداع أفضل لدى المجتمع[٦٨], حيث إن توفير المساكن بخدماتها ليس تعبيرًا فقط عن عنصر هام من نوعية الحياة, ولكن لها دورٌ رئيسٌ أيضًا في الحياة الاجتماعية للأفراد الذين يعيشون فيه[٦٩].

فضلًا عن أن للخدمات أهمية كبرى تأتي بسبب ارتباطها ارتباطًا مباشرًا بالمناطق السكنية، بوصفها المجال الذي توجه إليه الخدمة والذي أُنشئت من أجله، فلولا المساكن وما تحتويه من سكان ما كان هناك حاجةٌ لإنشاء هذه الخدمات, كما أن أهمية الخدمات في حياة سكان المدن والتجمعات العمرانية تظهر من خلال قدرة هذه التجمعات على الاحتفاظ بسكانها، ومن خلال أهميتها في القيام بمختلف الأنشطة والتخفيف من صعوبة الحياة ورفع مستوى حياة السكان في هذه المدن والتجمعات العمرانية[٧٠].

وبالتالي تعد الخدمات حاجاتٍ أساسية لا يمكن أن تستقيم الحياة بدونها, وتشمل خدمة المسكن أو المأوى التي تعد من الخدمات الضرورية للحفاظ على الحياة وبدونها لا يستطيع الإنسان الاستمرار في الحياة, بالإضافة إلى الخدمات المجتمعية الأخرى ومنها: الخدمات التعليمية, والخدمات الصحية, والخدمات الدينية, والخدمات الثقافية, والخدمات الترفيهية والرياضية وغيرها, فهي من الخدمات التي تمكن الفرد والجماعة والمجتمع من تأدية وظائف حياتهم بكفاءة وتمكنهم من العيش في ظل مستويات حياة كريمة ومقبولة[٧١].

ثامنًا: تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

وفيما يلي نعرض لنتائج البحث ومناقشتها في ضوء (أهدافه– الدراسات السابقة– التوجه النظري) على النحو التالي:

١.الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لسكان المناطق العشوائية غير الآمنة التي تم نقلهم للمشروع الإسكاني البديل – مجتمع البحث– نعرض له في ضوء ما يلي:

أ. **الخصائص الاجتماعية:** فقد كشفت نتائج البحث فيما **يتعلق بنوع** أفراد عينة البحث عن غلبة فئة الذكور, حيثُ احتلت الترتيب الأول, وإن دل على شيء فإنما يدل على أنهم العائل الأول للأسرة, وسهولة تعامل الباحث بعض الشيء مع فئة الذكور ربما لكونه من خارج مجتمع البحث, **وبالنسبة إلى متغير السن:** احتلت الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم ما بين (من ٤٥– إلى أُقل من ٥٥ سنة) الترتيب الأول حيث مثلوا نحو أكثر من نصف العينة, **وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية**, فإن الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث من المتزوجين, وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على مدى سهولة إجراءات الزواج ومتطلباته وعدم تعقيدها وبغض النظر عن المستوى المعيشي في مثل هذه المناطق,

أما عن **عدد الأبناء في الأسرة الواحدة** فقد جاء بالمرتبة الأولى (أربعة أطفال فأكثر), يليها في المرتبة الثانية (ثلاثة أطفال), ومن الملاحظ كثرة الأبناء في الأسرة الواحدة وعدم اقتصارها على طفل أو اثنين بالأكثر, فقد يرجع ذلك إلى عدم إدراك الآباء بأهمية تنظيم الأسرة ومدى الخطورة الناتجة عن كثرة الإنجاب سواء أكانت على مستوى صحة الأم, أم على مستوى الأدوار والواجبات الواقعة على رب الأسرة تجاه أبنائه والمترتب على عدم توافرها عديدٌ من المشكلات والمخاطر, أم على مستوى الدولة بصفة عامة لما لهم من حقوق.

ب.الخصائص الثقافية: فقد أشارت نتائج البحث بالنسبة **للمستوي التعليمي** لأفراد عينة البحث, أن فئة من لا يقرأ ولا يكتب (أمي) جاءت في الترتيب الأول, ونلاحظ مما سبق انخفاض المستوى التعليمي لغالبية عينة البحث، فضلًا عن ارتفاع نسبة الأمية بين

القاطنين في مجتمع البحث، وربما يرجع ذلك إلى الفقر وانتشار الجهل وقلة الوعي بأهمية التعليم بين قاطني المناطق العشوائية غير الآمنة, وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أشارت إلى أن أهم السمات المميزة لفقراء هذه العشش هي انتشار الأمية, أما عن **المستوى التعليمي الذي يقف عنده الأبناء** فقد جاء من يقرأ ويكتب في الترتيب الأول, ثم يليها من هم في المرحلة الإعدادية, ويتبين لنا أن أغلبية أفراد عينة البحث يفضلون توقف أبناءهم عند مرحلة القراءة والكتابة دون الاستمرار في العملية التعليمية, وقد يرجع ذلك إلى قلة الدخل وانخفاض المستوى المعيشي للآباء الذي يرتبط معه عدم قدرتهم على سداد المصاريف الدراسية وتحمل أعبائها والإنفاق على الجوانب المختلفة المتعلقة بالعملية التعليمية، وما يترتب على عدم هذه القدرة من ترك الأبناء للمدرسة والعمل في سن مبكرة من أجل البحث عن عمل والإسهام في الإنفاق على الأسرة وزيادة دخلها, وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أشارت إلى خروج الأطفال للعمل في سن مبكرة من أجل مساعدة أسرهم نتيجة للفقر وانخفاض مستوى معيشة أسرهم

ج. الخصائص الاقتصادية: فيما يخص **نوعية المهن** التي يقومون بها, فقد كشفت نتائج البحث عن أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة يعملون بمهن حرفية, يليها من حيث الترتيب من يعملون بمهن خدمية, ويتضح مما سبق أن المهن التي يعمل بها أغلبية أفراد مجتمع البحث ذات دخل غير ثابت وجميعها تدخل ضمن إطار العمل غير الرسمي الذي لا يتطلب أي نوع من التعليم ، ومن بين هذه المهن التي أشاروا إليها (جمع القمامة – ورش الحدادة – ورش ميكانيكية– أعمال العتالة "الهدم والبناء") وهو ما يتفق مع إحدى الدراسات السابقة التي كشفت عن أن أغلب أعمال سكان المناطق العشوائية أعمال غير رسمية هامشية وطفيلية, أما **الدخل الشهري** فقد جاء من يحصلون على دخل من (١٠٠٠– إلى أقل ١٥٠٠) في المرتبة الأولى, بينما جاء في المرتبة

الثانية (من ١٥٠٠ ج إلى أقل من ٢٠٠٠ج), يتبين مما سبق أن الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث من أصحاب الدخول المنخفضة الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة, وانخفاض الدخل نابع من ممارستهم لمهن حرفية ذات العائد المادي القليل, ويصاحب قلة هذا الدخل ضعفٌ في مستوى المعيشة والذي بدوره يؤثر في مختلف الضروريات للحياة المعيشية سواء من حيث التعليم, أم الرعاية الصحية أم الرعاية العلاجية ...إلخ, وهو ما أشارت إليه **نتائج إحدى الدراسات السابقة** عن انخفاض مستوى المعيشة لدى سكان المناطق العشوائية حيث يعمل الفرد بأكثر من مهنة لزيادة دخل الأسرة.

٢.المشكلات التي عانى منها سكان المناطق العشوائية غير الآمنة في موطنهم الأصلي– السابق– نتناوله في ضوء ما يلي :-

أ. المشكلات الإسكانية: فعن **نوعية المساكن** تبين أن أغلبيتهم على اختلاف – موطنهم الأصلي– كانوا يقطنون مساكنَ بالإيجار ومشتركةً مع بعض الأسر سواء كانت من نفس العائلة أم مع أسر تنتمي لعائلات أخرى , **وتقول (س) على سبيل المثال (أسكن داخل حكر السكاكيني – إحدى المناطق التي تم نقلها لمجتمع البحث– من يوم ما وعيت على الدنيا, وكنت عايش بالإيجار, مع ٤ أسر غيرنا),** ونلاحظ من ذلك أن من بين الفئات المستحقة للحصول على سكن بديل هم من بين الذين لا يملكون مسكنًا في الأساس بالمناطق العشوائية غير الآمنة, إلى جانب عدم تمتع قاطني هذه المناطق العشوائية بالاستقرار ربما لحدوث مشكلات سواء مع المالك أم مع بعض الأسر المشتركة, وما يترتب عليه من الانتقال إلى مسكن آخر, إلى جانب أيضًا عدم تمتعهم بالخصوصية في هذه المساكن نظرًا لوجود أكثر من أسرة في المسكن الواحد, وبالنسبة **لنوعية بناء المسكن** فقد أكد جميع أفراد العينة على أن المباني إما إنها من الطوب الطيني أو الخشب ذات الأسقف المعروشة" " **وتقول (أ) على سبيل المثال (إحنا كنا عيشين في عشش من الخشب, وإن كان في بيوت بتكون معمولة**

من الطوب البناي اللي بيتعمل من الطين), وهو يتفق مع ما جاء في الإطار النظري و**نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أكدت على سوء نوعية السكن بسبب رداءة نوعية المواد المستخدمة في البناء, ونلاحظ مما جاء في المادة الميدانية أن –**مجتمع البحث**– يعد من المشروعات التي تم إقامتها كسكن بديل للمناطق العشوائية غير الآمنة ذات الدرجة الثانية من الخطورة ذاتها دون غيرها من المناطق الأخرى, والتي تشمل مناطق المسكن غير الملائم المباني وتشمل المباني المشيدة باستخدام مخلفات مواد البناء، المباني المتهدمة أو المتصدعة وهذا وفقًا لتصنيف صندوق تطوير العشوائيات, **وأما عن مكونات المسكن** فقد أشارت المادة الميدانية التي تم جمعها إلى أنه تتراوح أدواره من دور إلى ثلاثة أدوار, ويربط بينهم سلمٌ مصنوع من الخشب وكل دور به غرفة أو اثنتان, ويسكن في كل واحده منها أسرة دون النظر إلى عددها, مع وجود دورة مياه واحدة مشتركة داخل المسكن أو مشتركة بين عدة مساكن, إلى جانب مطبخ يشكل جزءًا من الغرفة, **وتقول (أ) على سبيل المثال (الأوضة تلاقي فيها ٧, وحمام مشترك, الواحد يقف يحجز دور عشان يدخل** , **واحنا بناكل وبنشرب ونعمل كل حاجة في ألب الأوضة),** وفي ضوء ما جاءت به الدراسة الميدانية فنستطيع أن نقول إن المناطق العشوائية غير الآمنة تعد ذا مساكن غير آدمية؛ فهي تتسم بعدم التخطيط, وإنها قائمة عشوائيًا, ويتضح ذلك في ضيق المسكن والحيز المكاني المتواجد فيه وما يحتويه, فاقتصار المسكن على غرفةٍ تضم أسرةً كاملة مكونةً من زوج وزوجة وأطفال, فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هذه المساكن لا تراعي أي حق من حقوق الحياة الاجتماعية السوية, فهي تعد انتهاكًا لهذه الحقوق, فمثلًا لا يتمتع الآباء ولا حتى الأبناء بالاستقلالية سواء أكانت بالإقامة في غرف منفصلة، أم ممارستهم لحياتهم الشخصية, أم مراعاتها للخصوصية واحترامها, **وفيما يخص المرافق المرتبطة بالمساكن** فقد أفادت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية أفراد عينة البحث أكدوا على أن غالبية المساكن في

المناطق العشوائية غير الآمنة بصفة خاصة معدومة المرافق عامًة, **ويقول (م) على سبيل المثال (يا غالي دا الكلب لو يقبل يعيش العيشة اللي إحنا كنا عيشنها كان مات, إحنا كنا عيشين تحت خط الفقر ومفيش خدمات آدمية),** وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي ذهبت إلى افتقار المناطق العشوائية للمرافق الداخلية والمرافق العامة كافة, في حين أشار البعض من أفراد العينة إلى تواجد بعض الخدمات وعبروا عن ذلك بقولهم **(كان في كهرباء موجودة وكنا مشتركين فيها عن طريق الممارسة)، (الصرف الصحي عندنا على شكل ترنشات بنجمع فيها ونجيب عربيات تشفط اللي فيها كل فترة),** وبناءً على ما جاءت به الدراسة الميدانية التي تناولت أراء أفراد عينة البحث عن مشكلاتهم الإسكانية في المناطق العشوائية غير الآمنة, نشير إلى أن هذه المناطق تفتقر لمختلف الخدمات الأساسية اللازمة للحياة الاجتماعية سواء أكانت الخدمات المتعلقة بالمسكن والتي ترتبط بنوعية البناء ومكوناته أم الخدمات المتعلقة بالمرافق الخاصة بالمسكن مثل " إنارة – مياه شرب – صرف صحي),وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أقرت بافتقار المناطق العشوائية للمرافق الداخلية والمرافق العامة كافة, وبالتالي إن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن هذه المناطق تفتقر لأبسط متطلبات الحياة المعيشية ألا وهو المسكن, وأنها مناطق غير مناسبة لحياة آدمية وإن تواجدت بعض الخدمات فإنها تكون بشكل بدائي, وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن إغفال المؤسسات عن القيام بدورها المنوط بها تجاه المناطق العشوائية غير الآمنة بصفة عامة أو وجود غموض في هذا الدور أو تركيزها على جانب وإغفالها للآخر مثل الجانب السكني, فإن هذا يترتب عليه ظهور عديد من المشكلات السكنية التي تؤثر في استقرار المجتمع نظرًا لضعف أحد مكوناته, وهذا ما أكدت عليه **نظرية الدور عند العالم تالكوت بارسونز,** وقد أكدت كذلك **نظرية النسق الإيكولوجي** أن المسكن من بين الحاجات الأساسية التي تحددها البيئة

للإنسان, وأن عدم إشباع مثل هذه الاحتياجات لدى الإنسان يزيد من مشكلاته, إلى جانب حدوث حالة من اللاتوازن داخل النسق التي تؤثر على استمراره وحدوث مشكلات, نظرًا لعدم قيام أحد وحداته بأداء وظيفته حيث أنه يعد بناء يتكون من عدة وحدات بينها علاقات متبادلة تتم في إطار تفاعلي.

ب.المشكلات الاجتماعية : فقد أشارت بيانات الدراسة الميدانية إلى تنوع هذه المشكلات بغض النظر عن – الموطن الأصلي– ويمكن الإشارة إليها في ضوء مستويين، فعلى مستوى **نمط الحياة السائدة** في مثل هذه المناطق العشوائية منها: انتشار الفقر, البطالة, تدني مستوى المعيشة, **ويقول (ق) على سبيل المثال (إحنا عايشين تحت الصفر, أنا واحد شغال بدراعي باليومية يوم في شغل وعشرة مفيش, وأهو بنقضيها),** بالإضافة إلى انتشار عديد من الممارسات والأعمال الإجرامية مثل السرقة, أعمال البلطجة , تجارة المخدرات وتعاطيها, **ويقول (ع) على سبيل المثال (بتحصل مشاكل ياما بين الناس بسبب ومن غير سبب وخصوصًا تلاقي عيال كدا بترمي بلاها على الخلق, وياما راح شباب زي الورد بسبب المشاكل دي)** وهو يتفق مع ما جاء في الإطار النظري و**نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي ذهبت إلى أن العشوائيات أصبحت مصدرًا خطيرًا لانتشار بعض الظواهر السلبية مثل التسول والانحرافات السلوكية, وأضافت دراسة سابقة أخرى أن من السمات التي تتمتع بها العشوائيات انتشار البلطجة, المشاجرات اليومية, العنف المتفشي, الإساءات اللفظية, وجاء هذا متفقًا مع إحدى افتراضيات **نظرية النسق الإيكولوجي** بأن الإنسان إنتاج حتمي لبيئته وأنها هي التي شكلته وأوجدته بل وأثارت مشاكله, إلى جانب عجزها عن إشباع احتياجاته يزيد من مشكلاته وأزماته الأخلاقية والسلوكية, وأما على **مستوى نطاق الأسرة** فقد أشارت الغالبية العظمي من أفراد عينة البحث بل تخطت أكثر من النصف أن أهم المشكلات الاجتماعية أجمعوها في – **كثرة الإنجاب**– حيث إن وجودَ

طفل يرتبط معه حصوله على حق من حقوق الحياة الاجتماعية سواء أكان حق السكن أم حق التعليم أم حق الصحة وغيرها من مختلف الحقوق, **وتقول (س) على سبيل المثال (خلفة العيال دي هم مكناش وخدين بالنا منها, أهو إن كنا عيشين أنا والراجل وحتى عيلين كان زمان الضغط خفيف علينا شوية أم خمس عيال كتير يا أستاذ والله),** وقد أرجعت الغالبية العظمى أن كثرة الإنجاب من أهم المشكلات الاجتماعية على مستوى الأسرة, وذلك لارتباطها بمشكلات اجتماعية أخرى والتي تم جمعها في مشكلتين أساسيتين أولها – **الزواج المبكر للفتيات– ويقول (إ) على سبيل المثال (قلة الفلوس في أديا وبرده ضيق المكان اللي كنا عيشين فيه كان بيخليني أول ما البت من البنات تشم نفسها ع طول تتجوز)**, ثانيها– **عمالة الأطفال– ويقول (م) (من كتر العيال أنا مخلف ٦ ,٤ صبيان , و٢ بنات, مش عارف أكلهم, فبخلي الصبيان تشتغل اللي يتعلم صنعة واللي يتشتغل في أي حاجة المهم يساعد)** وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أشارت إلى خروج الأطفال للعمل في سن مبكرة من أجل مساعدة أسرهم نتيجة للفقر وانخفاض مستوى معيشة أسرهم, في حين أضاف بعض من أفراد عينة البحث أن كثرة الإنجاب تُسبب أيضًا في حدوث – **الخلافات الزوجية وكثرتها– ويقول(أ) على سبيل المثال (من كتر طلبات المرة والعيال بتوصل الأمور بنا لحد الطلاق , لأن الواحد فاض بيه, في مرة اطاولت على مراتي وضربتها بسب زنها الكتير لطلبات العيال),** وبناءً على ما تقدم, إن دل هذا على شيء فإنما يدل على جهل الآباء والأمهات ونقص وعيهم ببرامج تنظيم الأسرة, مع عدم وعيهم بكيفية تربية الأبناء وتعليمهم مما يترتب عليه مثل هذه المشكلات السابق ذكرها, وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن إغفال المؤسسات عن القيام بدورها المنوط بها تجاه المناطق العشوائية غير الآمنة أو وجود غموض في هذا الدور أو تركيزها على جانب وإغفالها للآخر مثل الجانب الاجتماعي سواء أكان الذي يتمثل في الدور

الأمني أم الرقابي أم الرعائي أم التوعوي، فإن هذا يترتب عليه ظهور عديد من المشكلات الاجتماعية التي تؤثر في استقرار المجتمع نظرًا لضعف أحد مكوناته, وهذا ما أكدت عليه **نظرية الدور عند العالم تالكوت بارسونز.**

ج.**المشكلات الصحية:** فقد تبين في ضوء معطيات الدراسة الميدانية وجود مشكلات صحية في المناطق العشوائية غير الآمنة باختلاف – موطنهم الأصلي– قد أرجعها أغلبية أفراد عينة البحث إلى عدم توافر خدمات الرعاية الصحية بصفة عامة, وترتب على عدم توافرها انتشار عديد من الأمراض والأوبئة, **ويقول (ص) على سبيل المثال (الواحد يا بني إن تعب بليل ميعرفش يروح يمين ولا حتى شمال ربنا بيتولانا, ومن قلة المستشفيات والواحد كان بيعتمد على أي وصفة وخلاص تمشي الحال),** وجاء هذا متفقًا مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أشارت إلى عدم توافر الرعاية الصحية اللازمة, بينما أرجع عدد من أفراد عينة البحث وجودها إلى توافر الخدمات الصحية ولكنها في ذات الوقت غير كافية, **ويقول (م) على سبيل المثال (منكرش إن كان في مستوصف خيري جنبنا بس فين وفين لما تلاقي دكتور, وإن لقيت دكتور متلاقيش بتاع التحليل مثلًا),** وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أشارت إلى وجود مستشفيات غير مؤهلة, في حين أضاف البعض أن وجودها لارتباطها بمشكلات أخرى تتعلق بالخصائص الإيكولوجية لموطنهم الأصلي سواء بسبب سوء الحالة السكنية وما يتعلق بها من خدمات أم بسبب سوء المرافق الخدمية الموجودة في مثل هذه المناطق, **ويقول(ع) على سبيل المثال(المكان اللي كنا عيشين فيه قبل ما نجي هنا مليان أمراض,وأنت داخل على الشارع تلاقي براميل وبيارات الصرف الصحي فسكتك وريحتها منتشرة في المكان ودا لوحدها تجيب بلاوي سودة)** وهو ما يتفق مع **نتائج بعض الدراسات السابقة** التي أكدت على أن سوء الخصائص الإيكولوجية يسبب عديدًا من الأمراض للأطفال والتي قد ينتج عنه تعرض هؤلاء

الأطفال للوفاة, وأشارت إلى عدم وجود صرف صحي ترتب عليه انتشار عديد من الأمراض والأوبئة, وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن إغفال المؤسسات عن القيام بدورها المنوط بها تجاه المناطق العشوائية بصفة عامة أو وجود غموض في هذا الدور أو تركيزها على جانب وإغفالها للأخر مثل الجانب الصحي, فإن هذا يترتب عليه ظهور عديد من المشكلات الصحية التي تؤثر في استقرار المجتمع وما يترتب عليها من صراعٍ وقلقٍ نظرًا لضعف أحد مكونات المجتمع, وهذا ما أكدت عليه **نظرية الدور عند العالم تالكوت بارسونز** , وجاء هذا متفقًا كذلك مع إحدى افتراضيات **نظرية النسق الإيكولوجي** التي ترى أن البيئة هي التي تُثير مشكلات الإنسان وأن عدم اشباع احتياجاته الحيوية التي منها الصحة يزيد من مضاعفات الإنسان ومشكلاته, بالإضافة إلى أن الصحة تعد أحد المكونات التي تحددها البيئة للأنسان وبوصفها أحد الوحدات التي يتكون منها النسق وأن عدم أداء دورها الوظيفي يسبب حالة من اللاتوازن التي تؤثر سلبيًا على استمرار النسق وبقاءه, وبالتالي ينتج عديد من المشكلات المختلفة.

٣. **المشكلات التعليمية:** إن معطيات الدراسة الميدانية أظهرت وجود عديد من المشكلات التعليمية في المناطق العشوائية غير الآمنة باختلاف – موطنهم الأصلي – وقد أرجعت الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث وجودها لما يتعلق بالخدمات التعليمية ذاتها القائمة بالفعل والتي جاءت بالترتيب على النحو التالي " سوء حالة المباني التعليمية, تكدس الفصول بالطلاب, نقص المعدات والأدوات المدرسية, قلة عدد المدرسين", **ويقول (م) على سبيل المثال(قلة التخت, العيال كانت بتقعد على الأرض, وتروح المدرسة تلاقي طلبة ومتلقيش مدرسيين),** وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أشارت إلى أن ضعف البنية التحتية وعدم توافر البيئة المناسبة من أجل الدراسة للطفل مثل المرافق والخدمات الأساسية مثل المراحيض والكهرباء ومياه الشرب تعد من العوامل الأساسية للتسرب من التعليم, وقد أكدت **نظرية النسق**

الإيكولوجي على أن الإنسان يدخل في علاقة تفاعلية وتبادلية مع البيئة التي يعيش فيها وهو نتاج لها, وأن البيئة هي التي أوجدته وأثارت مشاكله, إلى جانب أنها هي التي تحدد الحاجات الأساسية والحيوية اللازمة للإنسان, وأنها بناء يتركب من وحدات وعناصر مختلفة بينها اعتماد متبادل في إطار تفاعلي لضمات تحقيق التوازن من أجل استمرار النسق وبقائه, وفي حالة عدم قيام أحد هذه الوحدات بدورها الوظيفي كما هو ملاحظ في الجانب التعليمي يترتب عليه حالة من اللاتوازن الذي يؤثر سلبيًا على استمرار النسق وبقاءه, وبالتالي يؤدي للكثير من المشكلات والأزمات, وقد أرجع بعض من أفراد عينة البحث وجود مشكلات تعليمية إلى عدة أمور أدت إلى عدم اهتمامهم بالجانب التعليمي والتي جاءت كالتالي "مشكلات أسرية مثل "المشاجرات الزوجية, فضلًا عن الفقر, قلة الدخل, بعد المؤسسة التعليمية, **ويقول (أ) على سبيل المثال (اللى جاي كان على القد, بل مكنش بيكفي, فكان الشاغل إذاي أوفر المم, أهم من أي حاجة تانية حتى لو كانت تعليم العيال),** وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أكدت على أن قلة الأمور المالية وضعفها ترتب عليه ضعف في إلحاق الأبناء بالعملية التعليمية, وجاء هذا متفقًا كذلك مع إحدى افتراضيات **نظرية الدور عند العالم تالكوت بارسونز** التي ترى بأنه يترتب على إغفال المؤسسة عن القيام بدورها المنوط بها أو وجود غموض في هذا الدور أو تركيزها على جانب وإغفالها للآخر عديدٌ من المشكلات التي تؤثر في استقرار المجتمع نظرًا لعدم تلبية احتياجات المجتمع في هذا الجانب أو قلتها وهو ما يلاحظ في الجانب التعليمي.

٤. المشروع السكني البديل (مجتمع البحث) ودوره في حل مشكلات المناطق العشوائية غير الآمنة, جاء في ضوء النقاط التالية:

د. **الخدمات الإسكانية:** إن تحقيق التنمية في قطاع الإسكان تهدف إلى وضع أولوية تلبية احتياجات الإنسان مباشرة حين ينظر للتنمية البيئية والإيكولوجية[٧٢], من خلال

تأمين حق الإنسان في المسكن الملائم، وتوفير السكن اللائق لأكبر عدد من الأسر, وتحسين وتطوير إتاحة فرص الاستفادة من الخدمات الأساسية(٧٣), وبالتالي يعد توفير السكن اللائق عنصرًا رئيسيًا من عناصر التنمية؛ بل إنه يعد شرطًا مسبقًا وضروريًا من أجل تحقيق التنمية المستدامة(٧٤), **وبالوقوف على أهم الخدمات الإسكانية في المشروع السكني –مجتمع البحث– من وجهة نظر أفراد عينة البحث فقد أظهرت أقوالهم على النحو التالي:**– فعن **نوعية المساكن** أشارت جميع أفراد عينة البحث إلى أن نوعية المساكن في مجتمع البحث من حيث الإقامة بها هي –بالإيجار– من خلال دفع قيمة موحدة قدرها ثلاثمئة جنيهٍ شهريًا, **ويقول (م) على سبيل المثال (كل شهر بيطلع مني كدا٣٠٠ج دفع إيجار الشقة),** وبالنسبة **لنوعية بناء المسكن** فقد أشارت المادة الميدانية التي تم جمعها إلى أن المجمع السكنى – مجتمع البحث– يتميز بأشكاله السكنية الحديثة والراقية ذات التصميمات والألوان المختلفة منها: الأزرق والأحمر والأخضر، وأن البنية التحتية للمشروع السكني استخدمت مواد البناء الحديثة والممتازة الضرورية لمقاومة العوامل الطبيعية المختلفة والمؤثرة في الأبنية والمتطابقة مع متطلبات العمل ومعايير الجودة سواء أكانت مواد طوبية أم إسمنتية أم رملية أم خرسانية أم حديدية, **ويقول (ف) على سبيل المثال(المباني حاجة تحفة, معمولها أساس محترم , ومخليين عدد الأدوار ٦ بس, ودا حاجة كويسة عن العمارات الاستثمارية التانية اللي بتعمل ١٣ و١٤ دور, ومزودين في الأساس),** وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أشارت إلى أن من أهم المشكلات الإيكولوجية التي يعاني منها قاطنو العشوائيات تمثلت في سوء نوعية السكن بسبب رداءة نوعية المواد المستخدمة في البناء, إلى جانب ضعف شبكات البنية التحتية, وبالتالي يمكن القول إن العملية التخطيطية والتصميمية للوحدات الإسكانية تعد ذات أهمية كبيرة وضرورية من أجل إظهار هذه الوحدات بالشكل المناسب واللائق, **وأما عن مكونات**

المسكن فقد أشارت المادة الميدانية التي تم جمعها إلى أن المجمع السكنى في –مجتمع البحث– على شكل عمارات وكل عمارة مقسمة لعدد من الوحدات السكنية وكل وحدة مخصصة لأسرة واحدة ومستقلة بهم, وتتكون من عدد ٢ غرفة وصالة وحمام ومطبخ, على مساحة ٧٦متر, **ويقول (إ) على سبيل المثال (هو احنا كنا طايلين, الشقة عبارة عن أوضة للعيال, وأوضة لينا أنا والمدام, واستقبال, غير الحمام , والمطبخ)**, بالإضافة إلى تجهيزها بمختلف المستلزمات الأساسية اللازمة للحياة المعيشية سواء أكانت المستلزمات المتعلقة بالأجهزة الكهربائية المختلفة من غسالة– بوتاجاز– ثلاجة– سخان– شاشة – رسيفر, أم المستلزمات المتعلقة بالأثاث من دولاب – غرفة نوم– غرفة أطفال– تسريحة– مطبخ, **ويقول (ف) على سبيل المثال(أنا جيت هنا بطولي أنا وولادي ومراتي بس لأن الشقة كانت متجهزة بكل حاجة حمام ومطبخ لوكس, أوض نوم وأنتريه, واقفة بس على العيشة فيها)**, ونستنتج مما سبق أنه عند وضع مؤسسات الدولة المتمثلة في الجهات المعنية بإقامة المشروعات الإسكانية البديلة للتصميم الداخلي للوحدات السكنية فقد روعي احتياجات الفئات المستفادة والمستحقة ورغابتهم سواء من حيث تناسب مكوناتها مع عدد أفراد الأسرة المستفيدة أم من حيث تحقيق الخصوصية والاستقلالية سواء التي تتعلق بالآباء أم التي تتعلق بالأبناء على حد سواء ويتضح ذلك من خلال تقسيم محتوياتها, وبالإضافة لهذا يوجد اهتمام أيضًا من قبل مؤسسات الدولة المتمثلة في الجهات المعنية بضرورة توافر العناصر المكملة والضرورية اللازمة والداعمة للمسكن مثل مستلزمات الأثاث والأجهزة الكهربائية والمفروشات من أجل إقامة وحدة سكنية متكاملة لضمان حياة معيشية آمنة وسليمة, وهذا ما أكدت عليه **نظرية الدور عند العالم تالكوت بارسونز** في الأدوار التكميلية أو المتكاملة, **وفيما يخص المرافق المرتبطة بالمساكن,** فقد أشارت بيانات الدراسة الميدانية إلي أن الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث أكدوا أن المشروع السكني

مشروعٌ متكاملٌ سواء أكانت من حيث خدمات البنية التحتية (غاز طبيعي- تليفونات- صرف صحي – شبكة مياه شرب- شبكة كهرباء- اتساع الطرق والشوارع مرصوفة) ويقول (س) **على سبيل المثال (المشروع هنا كخدمات جنة بصراحة, مفيش حاجة ناقصانا غاز موجود, كهرباء زي الفل, مية تلاقيها في كل مكان الحمدلله),** أم من حيث توافر الخدمات العامة (مجمع خدمات استهلاكية – مركز ثقافي- منافذ بيع – ملاعب- محلات تجارية – نقطة شرطة – حديقة ترفيهية – مسجد- منطقة ورش للحرفيين- مولات صغيرة – مركز تجاري- نقطة مطافي) **وتقول(س) على سبيل المثال (والله بين اللي كنت عايشة فيه وبين الحياة هنا أنا أفضل أسجد كل يوم شكر لربنا الحمدلله الدنيا هنا مش ناقصة قشايه),** وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أكدت على عدم تحقيق الإسكان العشوائي للمتطلبات الأساسية لساكنيها من ناحية المرافق والخدمات, ونستنتج مما سبق أنه يوجد اهتمام من قبل مؤسسات الدولة المتمثلة في الجهات المعنية بإقامة المشروعات الإسكانية البديلة بتوافر خدمات البنية التحتية والعامة, حيث إنه لكل من هذه الخدمات أدوارًا نظرًا لأهمية وضرورة تواجدها من أجل تيسير الحياة الاجتماعية للمواطنين في المشروعات التنموية الجديدة؛ وذلك لأنه بدون توافر مثل هذه الخدمات لا يستطيع المواطنون الحصول على احتياجاتهم الأساسية بجانب حقهم في السكن, وبالتالي فإن المشروعات الإسكانية بمختلف خدماتها تكون موجهةً دائمًا إلى الإنسان ولخدمته, سواء أكانت هذه الخدمات تتعلق بحاجاته الأساسية أم الترفيهية, وأن توفيرها بالشكل المطلوب والمناسب يمكنه من الارتقاء بمختلف أنماطه الحياتية والعكس صحيح, وهذا ما أكدت عليه **نظرية الدور عند العالم تالكوت بارسونز**, وقد أكدت كذلك **نظرية النسق الإيكولوجي** أن المسكن من بين الحاجات الأساسية التي تحددها البيئة للإنسان, وأن العمل على إشباع مثل هذه الاحتياجات لدى الإنسان يقلل من مشكلاته, إلى جانب حدوث حالة من التوازن

داخل النسق الذي يؤدي إلى استمراره والحفاظ على بقاءه , نظرًا لقيام أحد وحداته بأداء وظيفته إلى جانب الوحدات الأخرى, حيث أنه يعد بناء يتكون من عدة وحدات بينها علاقات متبادلة تتم في إطار تفاعلي.

أ. **الخدمات الاجتماعية:** يُعد توفير الخدمات الاجتماعية وتنسيقها من العناصر الأساسية والضرورية لأي مجتمع(٧٥), حيث تعمل على تقوية العلاقات الاجتماعية بين المواطنين ساكني المشروعات الجديدة بصورة تهدف إلى خدمة الفرد والأسرة والمجتمع ككل(٧٦), فقد أكدت الغالبية العظمى لأفراد عينة البحث في ضوء معطيات الدراسة الميدانية على توافر الخدمات الاجتماعية بالمشروع السكني – مجتمع البحث– والتي تمثلت في ضوء أقوالهم (**جمعية خيرية – وحدة التضامن الاجتماعي – مبادرة حياة كريمة – عيادة صندوق مكافحة الإدمان – دار رعاية للأيتام– دار رعاية للمسنين),** في حين أضاف البعض من أفراد عينة البحث عن توافر نموذج سكني داخل مجتمع البحث خاص بكلِ من كبار السن والمرأة المعيلة كنوع من الخدمات الاجتماعية المقدمة داخل – مجتمع البحث – وهو عبارة عن عمارة ذات ثلاثة مداخل بها أسانسير, وتشكل مساحة الوحدة السكنية بها ٦٣متر ومصممة على هيئة أستوديو , **وتقول (أ) على سبيل المثال (أنا ساكنة أنا وابني التعبان في شقة دور ثاني مفتحة على بعضها معمولة مخصوص للي زي حالاتي كدا)** وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أكدت على أن قاطني مثل هذه المناطق العشوائية يعانون الحرمان من جميع أوجه الرعاية الاجتماعية والنفسية, ونستنتج مما سبق مدى إدراك مؤسسات الدولة المتمثلة في الجهات المعنية بإقامة المشروعات الإسكانية البديلة بأهمية تواجد مثل هذه المؤسسات الاجتماعية ومدى الدور الذي تقوم به كل من هذه المؤسسات بمختلف اتجاهاتها وتخصصاتها, سواء أكان دورًا توعويًا أم علاجيًا أم وقائيًا أم رعائيًا حيث إن لكل مؤسسة دورًا مكملًا للمؤسسة الأخرى حتى يتحقق أعلى معدلات الرفاهية

الاجتماعية للمواطنين من خلال تلبية احتياجاتهم في مثل هذه المشروعات الجديدة, إلى جانب الأخذ في عين الاعتبار بعض الفئات الاجتماعية مثل كبار السن والمرأة المعيلة عند تصميم وتنفيذ مثل هذه المشروعات ومراعاة احتياجاتهم سواء أكانت السكنية أم الاجتماعية ,وهذا ما أكدت عليه **نظرية الدور عند العالم تالكوت بارسونز.**

ب. **الخدمات الصحية:** تعد الصحة من أهم القطاعات التي تستهدفها التنمية؛ لأنها مرتبطة بالحاجات الشخصية للإنسان الذي هو منطلق التنمية وغايتها؛ ولذلك بالضرورة لا تنمية في ظل غياب مقومات صحة الإنسان, فإذا كان التعليم هو رافد التنمية فإن الصحة هي سياج التنمية, وبالتالي توفير الخدمات الصحية وتوسيع مظلتها لتستوعب المجتمع بشرائحه المختلفة يعد من المقاييس الفارقة التي تعكس سلامة الخطط وحسن التدبير وتوظيف الموارد وتوجيهها لمصلحة المجتمع وتقدمه[٧٧],حيث يعد السكان الأصحاء مطلبًا أساسيًا لتحقيق أهداف المجتمع، فالصحة الجيدة تعزز جودة الحياة، وتحسن إنتاجية القوى العاملة، وتزيد من القدرة على التعلم، وتقوي الأسر والمجتمعات، وتدعم البيئات المستدامة، وتسهم في الأمن والاندماج الاجتماعي والحد من الفقر[٧٨], فقد أكدت الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث في ضوء معطيات الدراسة الميدانية على توافر الخدمات الصحية بالمشروع السكني – مجتمع البحث – والتي تمثلت في (**مركز المحروسة للرعاية الصحية الأولية**) لخدمة المواطنين عامة وتقديم خدمات الرعاية الأساسية مثل " عيادة أسنان – عيادة عظام – عيادة علاج طبيعي – عيادة رمد – عيادة تنظيم الأسرة خاصة " متابعة أطفال حديثي الولادة – فترة الحمل – برامج الرعاية" – طوارئ واستقبال ٢٤ ساعة – غرفة ولادة مجهزة بالكامل انتظار ولادة وما بعد الولادة – حضانات للأطفال) مجهز تجهيزات كاملة وحديثة على أعلى مستوى – يضم ٣٠ طبيبًا و١٥ ممرضًا، إلى جانب هيكل إداري, **ويقول (إ) على سبيل المثال (المركز بصراحة بيقدم الخدمة لكل منطقة السلام كلها مش بس سكان المحروسة)**,

وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أشارت إلى أنه مع ندرة فرص الفقراء بالمناطق العشوائية في الحصول على خدمات الرعاية الصحية, وما ترتب على مثل هذه المشكلات من انتشار الانحرافات والجرائم , وانتشار الأوبئة والأمراض, نستنتج مما سبق أنه يوجد اهتمام من قبل مؤسسات الدولة المتمثلة في الجهات المعنية بإقامة المشروعات الإسكانية البديلة بالجانب الصحي للمواطنين فيها من خلال توفير وإنشاء المؤسسات الصحية وتجهيزها بكل ما تحتاجه من إمكانيات وتجهيزات طبية لتقديم أفضل خدمة طبية للمرضي, سواء كشف أم إجراء عمليات, وإجراء تحاليل وعمل إشاعات, وأماكن لإقامة المرضي, أم استقبال الحالات الطارئة, وبالتالي توافر مثل هذه الخدمات يساعد في الاستقرار العائلي للأسر في مثل هذه المشروعات التنموية إلى جانب مواجهة مشكلاتهم في الجانب الصحي؛ لذلك كان تحسين صحة الأفراد ضرورةً أولى في عمليات التنمية في المشروعات التنموية الجديدة بصفة عامَّة والمقدمة لقاطني العشوائيات غير الآمنة خاصةً, وهذا ما أكدت عليه **نظرية الدور عند العالم تالكوت بارسونز**, وهذه النتيجة ربما تدعم مقولة **نظرية النسق الإيكولوجي** التي ترى بأن البيئة هى المسئولة عن تحدد الاحتياجات الحيوية للانسان والتي من بينها الصحة, ومن ثم العمل على إشباع مثل هذه الاحتياجات من خلال إقامة وتوفير الخدمات اللازمة, كل هذا يساعد في بقاء النسق في حالة توازن وضمان استمراره.

ج.**الخدمات التعليمية:** تعد واحدةً من أهم المرتكزات الأساسية في اكتشاف طاقات الطلبة الفكرية والذهنية؛ لأنها من الخدمات المهمة الواجب توافرها، كما أن التعليم كنظام وظيفي متكامل يتضمن مجموعة من العناصر والأجزاء المترابطة، ويقوم كل عنصر بدور مكمل إلى الآخر ضمن العملية التعليمية، لذلك فإن الكفاءة التعليمية تستلزم التخطيط السليم وتعتمد على أسس علمية تنبع من خلال كفاية عناصر مكوناتها, وتمثل العملية التعليمية جميع العوامل التي تهيئ الفرد وتساعده على اكتساب

الخبرة[٧٩], فالخدمات التعليمية تستهدف رفع المستوى التعليمي للمواطنين في المشروعات التنموية الجديدة ومحاولة القضاء على الأمية[٨٠], وقد أكدت الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث في ضوء معطيات الدراسة الميدانية على توافر الخدمات التعليمية بالمشروع السكني – مجتمع البحث – والتي تمثلت في (حضانة– مدرسة إبتدائية – مدرسة إعدادية – مدرسة ثانوية عامة), **ويقول (ع) على سبيل المثال (موجود هنا مدرسة إبتدائي وإعدادي ومدرسة ثانوي وهي موجودة في مكان مناسب لكل سكان المشروع يعني مش بعيد عن حد خالص),** وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أشارت إلى أن من أهم السمات التي يتميز بها المناطق العشوائية التعليم السيئ, وفي ضوء ما سبق نستنتج أنه يوجد اهتمام من قبل مؤسسات الدولة المتمثلة في الجهات المعنية بإقامة المشروعات الإسكانية البديلة بالجانب التعليمي فيها من خلال توفير وإنشاء المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها, وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن بِناء المؤسسات التعليمية يعد مسئولية اجتماعية تتحملها في الأساس الحكومة؛ لأن التعليم يعد مطلبًا أساسيًا يجب تلبيته في أية دولة, إلى جانب ذلك تعد المؤسسات التعليمية أحد العوامل التي تؤدي إلى تقدم التجمعات الجديدة ورقيها, إلى جانب مدى ادراك مؤسسات الدولة المتمثلة في الجهات المعنية بأهمية الدور الذي تؤدية كل من هذه المؤسسات بمختلف تخصصاتها في المجال التعليمي, حيث يعد دورًا تكامليًا ابتداءً من الحضانة التي تعد الآن هي الأساس الذي سيعتمد عليه فيما بعد كي يتلقى التعليم بشكل أفضل وبسهولة, مرورًا بالمؤسسات التعلمية للمراحل المختلفة, وحدوث تقصير في أي دور من بين هذه المؤسسات أو عدم تواجدها سوف يؤثر في أدوار المؤسسات الأخرى وبالتالي يؤثر في استقرار المجتمع ويضعف من مكوناته, وهذا ما أكدت عليه **نظرية الدور عند العالم تالكوت بارسونز,** في حين أشار البعض إلى وجود فصول لمحو الأمية وتعليم الكبار, **ويقول (م) على**

سبيل المثال (عاملين لينا فصل وبيشجعونا على إننا نقرأ ونكتب), وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أشارت إلى أن أهم السمات المميزة لفقراء هذه العشش هي انتشار الأمية.

واستنادًا لما سبق يمكن القول أن أي تغيير أو تطوير يتم بعيدًا عن البيئة ومع عدم مراعاة العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها يعد ذات مفعول بطيئ ودون جدوى والعكس صحيح, وهو ما يلاحظ داخل مجتمع البحث بأن هناك ترابط وتفاعل بين جوانب الحياة الأساسية وخدماتها لضمان حياة معيشية سلمية وبالتالي تحقيق معدلات عالية من الرفاهية الاجتماعية سواء أكانت على مستوى الجانب السكني أم الاجتماعي أم الصحي أم التعليمي حيث أن كل جانب يدعم باقي هذه الجوانب وهو ما أكدت عليه **نظرية النسق الإيكولوجي** في أن هذه الجوانب تعد من بين الوحدات المكونة للنسق وأن لكل منها أداء وظيفي يتم في ضوء علاقة تبادلية تحدث داخل إطار تفاعلي من أجل تحقيق التوازن داخل النسق مع استمراره وضمان بقاءه.

٥. **مدى رضى المستفيدين من المشروعات الإسكانية البديلة عن الخدمات القائمة فيها , وأهم الاحتياجات المستقبلية التي يطلبون توافرها.**

في ضوء معطيات الدراسة الميدانية, فقد أكد جميع أفراد عينة البحث على مدى رضاهم عن مجتمعهم الجديد – المشروع السكني– مقارنة بالحياة في المناطق العشوائية وأرجعوا ذلك لعدة نقاط تم جمعها في الآتي:

– توافر مختلف الخدمات سواء أكانت السكنية وما يرتبط بها من مرافق أم خدمات مجتمعية أخرى (تعليمية – صحية– عامة .....إلخ)**: ويقول (م) على سبيل المثال (أيه اللي مش يخليني فرحان بالعيشة هنا, وهنا فيه كل حاجة تخليك تعيش حياة كريمة مكناش عيشنها قبل كدا)** وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أكدت على افتقار المناطق العشوائية للمرافق الداخلية والمرافق العامة كافة.

– مجتمع ذات تصميم معماري ممتاز وبيئة نظيفة: **ويقول (س) على سبيل المثال (منظر المكان يفرح ويريح القلب, عيشتنا في المكان دا خلانا نحس إننا بني آدمين)** وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي كشفت عن تدهور الخصائص الإيكولوجية للمنطقة العشوائية والتي من بينها تدهور الظروف السكنية, وعدم نظافة المسكن وتلاصق المباني وضيق الشوارع.

– تواجد فرص عمل سواء أكانت لأصحاب مهنة حرفية خاصة أم مشروعات صغيرة ذات عائد, **ويقول (س) على سبيل المثال (هنا في محلات تجارية بنأجرها واللي عاوز يعمل مصلحة فيها تدخل له رزق, وفي هنا برده منطقة مجمعين فيها أماكن للورش زي النجارة , والحدادة, وأي حد عنده حرفة يقدر يشتغل هنا)** وهو ما يتفق مع **نتائج إحدى الدراسات السابقة** التي أشارت إلى أن من مشكلات المناطق العشوائية عدم وجود مشاريع تنموية تعمل على استيعاب القوى البشرية بسن الإنتاج لقاطنيها.

– مجتمع أمن: **وتقول (ج) على سبيل المثال (عايشين هنا في أمن وأمان مكناش عيشينه في الأماكن القديمة ودا يخليني راضية جدًا عن العيشة هنا)**, يمكن القول إن توافر عامل الأمن من أحد الأسباب التي دفعت قاطنو العشوائيات الإقامة في مثل هذه المشروعات الاسكانية الجديدة والذي كانوا يفتقدونه في محل إقامتهم السابق من المناطق العشوائية, وجاء هذا متفقًا مع ما أشارت إليه **نتائج بعض من الدراسات السابقة** بأن النزوح وانفلات الآمن من بين المشكلات التي تعاني منها العشوائيات, فضلًا عن أن قاطنيها يشعرون بالخوف والقلق الدائم وعدم الإحساس بالأمان لكثرة المشاكل والبلطجة.

– تقارب موقع المشروع السكني من مجتمعات عمرانية قائمة **ويقول (إ) على سبيل المثال (من أهم المزايا هنا إنك تحس إنك مبعدتش كتير عن الناس لأن في حوالينا ناس عايشة وحياة مختلفة تخليك تندمج على طول مع الناس)**

– سهولة التنقل بين المشروع الإسكاني والمناطق السكنية الأخرى **ويقول (م) على سبيل المثال (وفرة المواصلات في حد ذاتها بتشجعك تقعد في أي مكان ودي متوفرة هنا أوي),** نستنتج مما سبق أن مؤسسات الدولة المتمثلة في الجهات المعنية بإقامة المشروعات الإسكانية البديلة أخذت في الاعتبار عدة عوامل عند إقامتها لهذه المشروعات من أجل التشجيع على القدوم إليها والحياة فيها, منها: ضرورة تكامل الخدمات والعمل على توافرها بوصفها أساسًا لجذب المواطنين لهذه المشروعات الجديدة مع تمكينها من تلبية احتياجاتهم, إلى جانب أنها تُعد أساسًا لاستقامة الحياة واستمرارها ومن بينها الخدمات الإسكانية وما يرتبط بها من مرافق, وكذلك الخدمات المجتمعية الأخرى مثل الخدمات الاجتماعية, والتعليمية, والصحية والأمنية.....الخ, بالإضافة إلى إتاحة فرص عمل للمواطنين في مثل هذه المشروعات, ويتم ذلك من خلال إنشاء لكل خدمة من بين هذه الخدمات هيكل تنظيمي مسئول عن تقديم تلك الخدمة, وأن كل منظمة خدمية تم إنشاؤها تتكون من أنساق فرعيةً تتعامل وظيفيًا معًا لكي تتمكن من أداء دورها المنوط بها, إلى جانب أداء المنظمات التنموية الأخرى لأدوارها, وتعد تلك الأدوار مكملةً حتى يضمن أداء تلك المنظمات لأدوارها على نحو سليم دون تعارض, بجانب ما سبق الاعتماد على تصميم حضاري يراعي الذوق العام والاجتماعي للمواطنين, مع اختيار الموقع المناسب لإقامة مثل هذه المشروعات, كل هذا من أجل مساعدة المواطنين على تأدية وظائف حياتهم, بالإضافة إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال إقامة حياة آدمية كريمة متكاملة, وهذا ما أكدت عليه **نظرية الدور عند العالم تالكوت بارسونز.**

وأما عن أهم الاحتياجات التي يطلبون توافرها: فقد أشارت معطيات الدراسة الميدانية إلى أن أهم هذه الاحتياجات جاءت في مضمونها ضرورة مواجهة أهم المشكلات التي تواجههم في مجتمعهم السكني الجديد منها: زيادة الأعباء المادية بسبب دفع المستحقات

المادية لبعض الخدمات المقدمة التي أقرت عليهم ولم يعانوا منها من قبل نظرًا لعدم تواجدها في مجتمعهم الأصلي السابق والتي تمثلت في فواتير الكهرباء– المياه – التليفون الأرضي– الغاز الطبيعي – النظافة والصيانة, **وتقول (أ) على سبيل المثال (مأنكرش إني عايشة في مكان تحفة , بس برده تلاقي زاد علينا التزامات مكنتش موجودة قبل كدا زي إني مطالب مني أدفع للكهربا والغاز والتليفونات),** في حين أضاف البعض من أفراد عينة البحث قيمة الايجار, **ويقول (م) على سبيل المثال (أنا عارف أن ال ٣٠٠ ج مبلغ قليل , بس أنت زي ما شايف أهو إحنا على باب الله دخلنا يدوب بيمشينا),** كما أضاف بعض من أفراد عينة البحث عددًا من الاحتياجات وجاءت بالترتيب (التعامل مع مشكلات العاملين في المؤسسات الحكومية أو الخاصة التي واجهتهم نظرًا لنقلهم للإقامة في المجتمع السكني الجديد , إقامة مكتب بريد, إقامة سجل مدني لإصدار شهادات الميلاد والبطاقات الشخصية), **ويقول (ع) على سبيل المثال (السكن الجديد بقى بعيد جدًا عن شغلي, ياريت يشوفوا لنا حل)** .

تاسعًا: استخلاصات البحث وتوصياته:

١. استخلاصات البحث:

بعد تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها أمكن استخلاص الآتى :

– غالبية قاطني المناطق العشوائية غير الآمنة كانوا يقطنون مساكن بالإيجار ومشتركة, ذات المباني الطينية أو الخشبية, والأسقف المعروشة.

– تتراوح أدوار المسكن من دور إلى ثلاثة, عدد الغرف من واحدة إلى اثنتين , لكل أسرة غرفة واحدة فقط, مع وجود دورة مياه واحدة مشتركة داخل المسكن أو مشتركة بين عدة مساكن.

– غالبية المساكن في المناطق العشوائية غير الآمنة بصفة خاصة معدومة المرافق عامًة, وإن وجدت بعض الخدمات فإنها تكون بصورة غير آدمية .

– تنوع المشكلات الاجتماعية في المناطق العشوائية غير الآمنة سواء أكانت على مستوى نمط الحياة السائدة, مثل انتشار الفقر, البطالة, تدني مستوى المعيشة, انتشار عديد من الممارسات والأعمال الإجرامية مثل السرقة, أعمال البلطجة, تجارة المخدرات وتعاطيها, أم كانت على مستوى نطاق الأسرة والتي جاءت في كثرة الإنجاب نظرًا لارتباطها بظهور عدة مشكلات اجتماعية أخرى مثل عمالة الأطفال, الزواج المبكر للفتيات, فضلًا عن حدوث الخلافات الزوجية وكثرتها.

– توجد مشكلات صحية في المناطق العشوائية, وقد أرجعوها إلى عدم توافر خدمات الرعاية الصحية بصفة عامة, توافرها ولكنها غير كافية, ارتباطها بمشكلات أخرى تتعلق بالخصائص الإيكولوجية لموطنهم الأصلي.

– يوجد عديدٌ من المشكلات التعليمية في المناطق العشوائية, وقد أرجعوها إلى مشكلات تتعلق بالخدمات التعليمية ذاتها القائمة بالفعل مثل سوء حالة المباني التعليمية, تكدس الفصول بالطلاب, نقص المعدات والأدوات المدرسية, قلة عدد المدرسين, وإلى مشكلات أخرى أدت لوجودها مثل "المشاجرات الزوجية, الفقر, قلة الدخل, بعد المؤسسة التعليمية.

– الخدمات الإسكانية في مجتمع البحث, فنوعية المساكن به من حيث الإقامة هي – بالإيجار–, وأما من حيث نوعية بناء المسكن فإنه يتميز بأشكاله السكنية الحديثة والراقية ذات التصميمات والألوان المختلفة منها الأزرق والأحمر والأخضر، وأن البنية التحتية للمشروع السكني مستخدمةُ موادَ البناء الحديثة والممتازة سواء أكانت موادًا طوبيةً أم إسمنتية أم رملية أم خرسانية أم حديدية.

– المشروع السكنى – مجتمع البحث– مشروعٌ متكاملٌ سواء أكان من حيث خدمات البنية التحتية أم من حيت توافر الخدمات العامة .

– تتوافر الخدمات الاجتماعية بالمشروع السكني– مجتمع البحث– والتي تمثلت في (جمعية خيرية – وحدة التضامن الاجتماعي – مبادرة حياة كريمة – عيادة صندوق مكافحة الإدمان – دار رعاية للأيتام– دار رعاية للمسنين– وحدات سكنية خاصة بكبار السن والمرأة المعيلة)

– تتوافر الخدمات الصحية بالمشروع السكني – مجتمع البحث– والتي تمثلت في (مركز المحروسة للرعاية الصحية الأولية) وهو مسئول عن تقديم خدمات الرعاية الأساسية مثل " عيادة أسنان – عيادة عظام – عيادة علاج طبيعي – عيادة رمد– عيادة تنظيم الأسرة خاصة .

– تتوافر الخدمات التعليمية بالمشروع السكني – مجتمع البحث – والتي تمثلت في (حضانة– مدرسة إبتدائية – مدرسة إعدادية – مدرسة ثانوية عامة– فصول محو الأمية وتعليم الكبار).

– رضى جميع أفراد عينة البحث عن مجتمعهم الجديد– المشروع السكني– مقارنة بالحياة في المناطق العشوائية غير الآمنة, وأرجعوا ذلك لعدة عوامل تمثلت في (توافر مختلف الخدمات سواء أكانت السكنية وما يرتبط بها من مرافق أم خدمات مجتمعية أخرى مثل التعليمية , الصحية, العامة .....إلخ, مجتمع ذات تصميم معماري ممتاز وبيئة نظيفة, تواجد فرص عمل سواء أكانت لأصحاب مهنة حرفية خاصة أم مشروعات صغيرة ذات عائد من خلال توافر محلات أسفل العمارات أم العمل في المنطقة الخاصة بالورش والحرفيين, مجتمع آمن, تقارب موقع المشروع السكني من مجتمعات عمرانية قائمة, سهولة التنقل بين المشروع الإسكاني والمناطق السكنية الأخرى).

– أن أهم الاحتياجات التي يطلبون توافرها والتي جاءت في مضمونها, ضرورة مواجهة أهم المشكلات التي تواجه أفراد عينة البحث في مجتمعهم السكني الجديد منها: زيادة الأعباء المادية بسبب دفع المستحقات المادية لبعض الخدمات المقدمة التي أُقرت عليهم ولم يعانوا منها من قبل نظرًا لعدم تواجدها في مجتمعهم الأصلي السابق مثل (فواتير الكهرباء, المياه , التليفون الأرضي, الغاز الطبيعي, النظافة والصيانة), قيمة الايجار, مشكلات العاملين في المؤسسات الحكومية أو الخاصة التي واجهتهم نظرًا لنقلهم للإقامة في المجتمع السكني الجديد, إقامة مكتب بريد , سجل مدني لإصدار شهادات الميلاد والبطاقات الشخصية.

٢.<u>توصيات البحث:</u>

في ضوء النتائج المستخلصة يمكننا أن نوصي بالآتي :

– ضرورة تفعيل دور المؤسسات الحكومية وبخاصة الدور التوعوي في التعامل مع بعض المشكلات الاجتماعية لعدم استمرارها في المجتمع السكني الجديد مثل السرقة, خطورة تناول المواد المخدرة, عمالة الأطفال, الزواج المبكر للفتيات, كثرة الإنجاب.

– العمل على تقديم المزيد من الرعاية الاجتماعية سواء أكانت على المستوى الحكومي مثل معاشات التضامن الاجتماعي, مبادرة حياة كريمة, تكافل وكرامة أم على المستوى الأهلي مثل الرعاية العينية, المادية, أم على مستوى القطاع الخاص, من أجل تحسين مستوى معيشة المواطنين ومساعدتهم في مواجهة زيادة الأعباء المادية داخل مشروعهم السكني الجديد.

– الأخذ في عين الاعتبار– بعد العمل– وبخاصة للعاملين في وظائف رسمية عند نقلهم للمشروعات الإسكانية الجديدة من خلال تقديم بعض الحلول مثل تسهيل إجراءات الانتقال الوظيفي– الانتداب– بين المؤسسات القريبة لهم.

– العمل على توفير بعض الخدمات المجتمعية مستقبلًا مثل مكتب بريد وسجل مدني.

– العمل على إقامة عديد من المشروعات التي تساعد في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة مثل المصنوعات اليدوية الخياطة– أعمال التريكو, بيع الخضروات, بيع المنتجات المنزلية مثل المنظفات, الأدوات البلاستيكية, توفير فرص العمل في بعض المؤسسات مثل المدارس, المستشفيات, وغيرها.

– قبل إقامة مثل هذه المشروعات الإسكانية البديلة, لابد من دراسة المناطق العشوائية المخطط نقلها إليها؛ لضمان تلبية هذه المشروعات لمتطلبات واحتياجات سكانها.

– حرص الجهات المعنية داخل المجتمع السكني على مشاركة المواطنين في عديد من الموضوعات التي تعمل على زيادة المشاركة والتعاون من أجل تدعيم العلاقات والروابط الاجتماعية بين المواطنين أنفسهم وبين المؤسسات القائمة في المجتمع السكني الجديد.

– مراعاة بعض العوامل الاجتماعية الخاصة بالمستفيدين مثل السن, الظروف الصحية, عند توزيع الوحدات السكنية الخاصة بهم في المجتمع السكني الجديد.

المراجع:

١) صندوق تطوير المناطق العشوائية, تطوير المناطق العشوائية في مصر (نهج جديد للتنمية المتكاملة), المؤتمر العربي الثاني للأراضي, مجلس الوزراء المصري, جمهورية مصر العربية, فبراير ٢٠٢١م. ص ٦, ٧.

٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, دراسة تطوير وتنمية المناطق العشوائية في مصر, مايو ٢٠١٦, ص ٤.

٣) سيد جاب الله السيد، الفقر ومصاحباته الاجتماعية في المجتمع الحضري، دراسة ميدانية في منطقة حضرية متخلفة بمدينة طنطا، مجلة كلية الآداب ، عدد (٧)، جامعة طنطا، ١٩٩٤.

٤) نعيمة منصور إبراهيم ، أثر العوامل الإيكولوجية على الطفل في المناطق المتخلفة، المؤتمر السنوي السابع، الطفل والأمان، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس, ١٩٩٧م.

٥) كليوباترة أحمد فتحي المازني, النمو العشوائي وظاهرة الاغتراب" دراسة ميدانية لمنطقة عشوائية بمدينة القاهرة" , رسالة ماجستير, قسم علم الاجتماع , كلية الآداب, جامعة عين شمس, ١٩٩٧م.

6) Sunita Chugh , Dropout in Education: A Study of Children Living in Slums of Delhi, National University of Educational Planning and Administration, INDIA, 2011.

٧) فرج مصطفي الصرفندي, استراتيجيات تطوير المناطق العشوائية في محافظات غزة " حالة دراسية – المغراقة ", رسالة ماجستير, قسم الهندسة المعمارية, كلية الهندسة, الجامعة الإسلامية, ٢٠١١م.

8) Adedeji Y.M.D , Poverty Implications on slum Neighbourhood of Akure on Nigeria, International Journal of Developing Societies Vol. 2, No. 3, 2013.

9) R.Priya, G.Kanaga , A Study on Perceived Family Environment of Children Living In Slum in the Modern Era, nternational Journal of Scientific and Research Publications, Volume 3, Issue 6, Cauvery College For Women, Tiruchirappalli, June 2013.

١٠) محمد عبدالعال, تقدير احتياجات الأسر الفقيرة المهمشة بالمناطق العشوائية، دراسة ميدانية مطبقة علي الأسر الفقيرة بالمجتمعات العشوائية بالفيوم، قسم التنمية والتخطيط، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٤م.

١١) مروة محمد عبد الدايم, التحايل على المعاش لدى سكان المناطق العشوائية " دراسة إثنوجرافية لعشش مظلوم القديمة ", رسالة ماجستير, قسم علم الاجتماع , كلية الآداب, جامعة بنها,٢٠١٥م.

١٢) مصطفى بشير مصطفى الدسوقي، مهددات الأمن الإنساني (الفقر)، دراسة حالة منطقة الفتح, رسالة ماجستير، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، العون والأمن الإنساني، جامعة أفريقيا العالمية, ٢٠١٥م.

١٣) ذكرى عبدالمنعم إبراهيم, العشوائيات من وجهة نظر سكان المناطق المجاورة لها: دراسة أنثروبولوجية في حي سومر بمدينة بغداد, مجلة كلية الآداب, عدد(١٠٠), جامعة بغداد, العراق, ٢٠١٦م.

١٤) حسناء محرم لطفي, المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للطفل في الأحياء العشوائية في ظل ثقافة الحرمان النسبي, رسالة دكتوراه , قسم علم الاجتماع, كلية الآداب, جامعة المنصورة, ٢٠١٩م.

١٥) أحمد السعيد أحمد الهجرسي, المخاطر الاجتماعية والسياسية للمناطق العشوائية في مصر: دراسة ميدانية على منطقة مساكن الغجر في مدينة بنها, مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية, عدد(٣٩), كلية الآداب والعلوم الإنسانية, جامعة قناة السويس, ديسمبر ٢٠٢١م.

١٦) هدى رجاء القطقاط وآخرون, العشوائيات داخل محافظات مصر, دراسة تحليلية للوضع القائم والأسلوب الأمثل للتعامل, مجلس الوزراء المصري, مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار, الجزء الأول, القاهرة , مايو , ٢٠٠٨, ص ٨.

١٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, دراسة تطوير وتنمية المناطق العشوائية في مصر, مرجع سابق, ص ٤.

١٨) فتحية السيد الحوتي, الأحياء العشوائية وأزمة فرص الحياة في حضر مصر: دراسة ميدانية في مدينة المنصورة، رسالة ماجستير, قسم علم الاجتماع, كلية الآداب, جامعة المنصورة, ١٩٩٨م.

١٩) محمد الجوهري, المدخل إلى علم الاجتماع, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, ١٩٨٨م, ص ٦٤.

(*) اعتمد الباحث على التليفون المحمول لتسجيل المقابلات مع الحالات المختارة من أفراد عينة البحث, ثم القيام بتفريغ تلك التسجيلات بعد العودة إلى المنزل.

٢٠) صندوق تطوير العشوائيات, المناطق غير الآمنة التي تم إنجازها, متاح على موقع http://www.isdf.gov.eg/ , تاريخ الدخول٢٠٢٢/٦/٣٠م, الساعة ٨:٣٠م.

٢١) كريم ربيع, المحروسة.. مصر تحمي أبناءها من سوء المعيشة والعوز, متاح على موقع مستقبل وطن نيوز https://www.mwatan.news/, تاريخ النشر٢٠٢٢/٢/١٧, الساعة٩:٥٨ص, تاريخ الدخول٢٠٢٢/٦/٣٠م, الساعة ٨:٥٠م.

٢٢) سامية حسن الساعاتي, دراسات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا, مركز البحوث الاجتماعية, كلية الآداب, جامعة القاهرة, ٢٠٠٢م, ص ص ١١٦, ١١٧.

٢٣) آيان كريب, النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس, ترجمة: محمد حسين غلوم, عالم المعرفة, العدد (٢٤٤), الكويت , أبريل ١٩٩٩م, ص ٦٧.

٢٤) عبير محمد عباس محمد, المرأة والمجتمع المدني في مصر, دراسة سوسيولوجية تحليلية لأدوار المرأة في الجمعيات الأهلية بمدينة المنصورة, رسالة دكتوراه, قسم علم الاجتماع, كلية الآداب, جامعة بنها, ٢٠١١م, ص١١٥.

٢٥) عادل عزت محمد عيد, المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة, مجلة الخدمة الاجتماعية, مجلد(٧), عدد(٥٨), الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين, القاهرة, ٢٠١٧م, ص٢٩٢.

٢٦) محمد عبد المعبود مرسي, علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي, دراسة تحليلية نقدية, مكتبة العليقي، القصيم، السعودية, ٢٠٠١م, ص٩.

٢٧) إحسان محمد حسن, النظريات الاجتماعية المتقدمة "دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة", الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر, عمان, الأردن, ٢٠١٥م, ص ١٦٥.

٢٨) حاتم عبد المنعم أحمد عبد اللطيف, التنمية المتواصلة: فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع, بورصة الكتب للنشر والتوزيع, القاهرة , ٢٠١٥م, ص ٧١, ٧٢.

٢٩) ......, تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية والقرارات من المنظور الاجتماعي, دراسة نظرية ميدانية, بورصة الكتب للنشر والتوزيع, القاهرة ,٢٠١٦م ص ٩٠.

٣٠) محمد الجوهري وآخرون , دراسات في علم الاجتماع الحضري , دار المعرفة الجامعية , الاسكندرية , ١٩٩٥م, ص ٦٣.

٣١) السيد عبد العاطي السيد, الإيكولوجيا الاجتماعية مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع , دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية , ١٩٨٤م, ص ٤٢٦

٣٢) حسين عبدالحميد أحمد رشوان , دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية دراسة في علم الاجتماع الحضري , مؤسسة شباب الجامعة , ٢٠٠٤م, ص ٥٥.

٣٣) حاتم عبد المنعم أحمد عبد اللطيف, تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية والقرارات من المنظور الاجتماعي: دراسة نظرية ميدانية, مرجع سابق,ص٩٥, ٩٦.

٣٤) السيد عبد العاطي السيد, الإيكولوجيا الاجتماعية مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع, مرجع سابق, ص ٤٢٠, ٤٢١.

٣٥) حاتم عبد المنعم أحمد عبد اللطيف, تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية والقرارات من المنظور الاجتماعي, مرجع سابق, ص ٩٥.

٣٦) عبد الفتاح عثمان,خدمة الفرد في إطار التعددية المعاصرة، مكتبة عين شمس ، القاهرة, ١٩٩٧م، ص ٢٣١.

٣٧) هشام سعيد عبد المجيد وآخرون, المدخل إلى الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية ، المهندس للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٨ م، ص ٦٩.

٣٨) حنفي محروس حسانين, المشاركة الشعبية ودورها في تطوير وتنمية المناطق العشوائية والأحياء المتخلفة دراسة ميدانية بمنطقة درب الغنامة بمدينة أسيوط, مجلة كلية الآداب, عدد (٢٥), جامعة المنصورة, يوليو ١٩٩٩م, ص ص ١٦٣, ١٦٤.

٣٩) شيرين محمد فهمي، تطبيق سياسية التطوير الكامل للمناطق العشوائية وثقافة العشوائيات في مصر سكان الدويقة نموذجًا، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد(٥٧), عدد(٢),المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية, القاهرة, مايو ٢٠٢٠م, ص ٨٥.

٤٠) هاله خورشيد طاهر محمد, دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلات سكان المناطق العشوائية, مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية, مجلد (١٢), عدد(٣٤), كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان, ٢٠١٣م, ص ص ٤٤٣٦, ٤٤٣٧.

٤١) حارث علي العبيدي, العشوائيات دراسة سوسيو أنثروبولوجية في الإقصاء الاجتماعي / المكاني, دار غيداء للنشر، عمان، الأردن, ٢٠١٢م,ص٦٢.

٤٢) فتحي حسين عامر, العشوائيات والإعلام في الوطن العربي, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة , ٢٠١١م, ص ٥٧.

٤٣) أحمد حمدان محمد أحمد, رؤية تخطيطية لمواجهة مشكلات تنمية العشوائيات, مجلة الخدمة الاجتماعية, مجلد (٥), عدد (٦٠), الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين, القاهرة, يونيو ٢٠١٨م, ص ٢٤٤.

٤٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء , دراسة تطوير وتنمية المناطق العشوائية في مصر, مرجع سابق, ص ١١.

٤٥) أحمد حمدان محمد أحمد, رؤية تخطيطية لمواجهة مشكلات تنمية العشوائيات, مرجع سابق , ص ٢٤٤.

٤٦) حنفي محروس حسانين, المشاركة الشعبية ودورها في تطوير وتنمية المناطق العشوائية والأحياء المتخلفة, مرجع سابق, ص ١٨٠.

٤٧) فرج مصطفى الصرفندى, استراتيجيات تطوير المناطق العشوائية في محافظات غزة (حالة دراسية – المغراقة) , رسالة ماجستير, قسم الهندسة المعمارية, كلية الهندسة, الجامعة الإسلامية – غزة, ٢٠١١, ص ٢٣.

٤٨) حسناء محرم لطفي, المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للطفل في الأحياء العشوائية في ظل ثقافة الحرمان النسبي , مرجع سابق ,ص ١٥٣.

٤٩) مروة فتحي البغدادي ، العشوائيات في مصر – الأزمة والحلول ، مجلة البحوث الاقتصادية والقانونية ،عدد (٥٨)، كلية الحقوق, جامعة المنصورة ، ٢٠١٥م، ص ٨٣٥.

٥٠) حسناء محرم لطفي, المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للطفل في الأحياء العشوائية في ظل ثقافة الحرمان النسبي, مرجع سابق, ص ١٥٣.

51) Benjamin Marx, Thomas Stoker, and Tavneet Suri, The Economics of Slums in the developing World , Journal of Economic Perspectives—Volume 27, Number 4, 2013, p. 188.

٥٢) أحمد حمدان محمد أحمد, رؤية تخطيطية لمواجهة مشكلات تنمية العشوائيات , مرجع سابق , ص ٢٤٥.

٥٣) حسناء محرم لطفي, المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للطفل في الأحياء العشوائية في ظل ثقافة الحرمان النسبي, مرجع سابق, ص ١٥٢.

٥٤) فرج مصطفى الصرفندى, استراتيجيات تطوير المناطق العشوائية في محافظات غزة (حالة دراسية – المغراقة), مرجع سابق, ص ٢٣.

٥٥) مروة فتحي البغدادي , العشوائيات في مصر – الأزمة والحلول ,مرجع سابق, ص ٨٢٤.

56) Judith A. Hermanson, Slums, Informal Settlements and Inclusive Growth in Cities: Examples from Morocco and Colombia, August 15, Washington, 2016, p 2.

٥٧) صندوق تطوير المناطق العشوائية, تطوير المناطق العشوائية في مصر (نهج جديد للتنمية المتكاملة), مرجع سابق , ص ٨.

٥٨) نهاد محمد عبدالباسط, مشكلة الإسكان في المجتمع المصري "تحليل تاريخي للسياسات الإسكانية في الفترة من (١٩٥٢_ ٢٠١١), مجلة البحث العلمي في الآداب,

عدد (٢٠), الجزء الثاني, كلية البنات للآداب والعلوم والتربية, جامعة عين شمس, ٢٠١٩م, ص٣٣٦.

٥٩) محمود أحمد عبداللطيف وسليمان محمد الفورتيه، الاختلاف في مفهوم الإسكان الميسر وانعكاساته على سياسات التنمية الإسكانية المستقبلية، ندوة الإسكان الثانية، المسكن الميسر، الهيئة العامة لتطوير مدينة الرياض ، السعودية, ٢٠٠٤م, ص ١١٨.

٦٠) حسين عبدالمطلب الأسرج, التنمية الإسكانية في دولة الكويت, د. ن, الكويت, ٢٠١٨م, ص ٢.

61) Michael P. Johnson, Decision Models For Affordable Housing And Sustainable Community Development, Journal Of The American Planning Association: The Future(S) Of Housing, 2006, P.1

٦٢) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، حقوق السكن والعمران, متاح على الرابط: http://blog.shadowministryofhousing.org/p/blog_page_1.html تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٧/٢٦, الساعة ٧.٣٠م.

٦٣) هدى عبد الغفار, التجربة المصرية فى القضاء على العشوائيات: سياسات التطوير وتجفيف المنابع تجربة استثنائية وملهمة فى التعامل مع مشكلة الإسكان العشوائي, المنتدى دراية الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية , المرصد, متاح على موقع https://draya-eg.org/ تاريخ النشر ٩ /١/ ٢٠٢٢م, تاريخ الدخول ٢٩/٧/ ٢٠٢٢م, الساعة ٣:٠٠م.

٦٤) هند مختار , مصر تعلن خلوها من المناطق غير الآمنة في نهاية ٢٠٢١ .. إنفوجراف , متاح على موقع اليوم السابع https://www.youm7.com › story ›

, تاريخ النشر ١٥ / ١١/ ٢٠٢١ الساعة ١٢:٢٧ م, تاريخ الدخول ٣٠/ ٧/ ٢٠٢٢م, الساعة ٩:٢٥م.

٦٥) أبوزيد راجح وآخرون, العمران المصري رصد التطورات في عمران مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠, المجلد الأول, المكتبة الأكاديمية, القاهرة, ٢٠٠٧م,ص٤٨٧.

*) للمزيد حول المشروعات التي تم تنفيذها كسكن بديل للمناطق العشوائية غير الآمنة, انظر:

- آيات أحمد, ١١ مشروعًا للقضاء على المناطق غير الآمنة.. وزير الإسكان: تنفيذ ٢٥٠ ألف وحدة بتكلفة ٦٣ مليار جنيه, متاح على موقع صدى البلد – اقتصاد , https://www.elbalad.news › تاريخ النشر ١٦/١٠/٢٠٢١, الساعة ٢:٤٥ م , تاريخ الدخول ٣٠/ ٦/ ٢٠٢٢م, الساعة ١٠:٣٣م

- منة عبده, مشروعات سكنية بديلة لسكان المناطق العشوائية , متاح على موقع الوطن , أخبار مصر https://www.elwatannews.com , تاريخ النشر ٩ /١١/ ٢٠٢١م , الساعة ٣:١٦م , تاريخ الدخول ٣٠/ ٦/ ٢٠٢٢م, الساعة ١٠:٥٥م.

66) Jessie Grogan, America’S Legacy Cities: Building an Equitable Renaissance, Lincoln Institute of Land Policy (Mar. 1.2020)p2.

٦٧) نوال نوار, أهمية المرافق والخدمات في الوسط الحضري, مجلة العلوم الانسانية, مجلد(١), عدد (٤٨), جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر, ديسمبر ٢٠١٧م, ص٢٦١.

٦٨) نورة دريدي, المدينة الجديدة ومرافقها كمواجهة لقصدرة المدن: مدينة على منجلى قسنطينة نموذجًا, مجلة عالم التربية, مجلد(٥), عدد(٦٢), المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية, الجزائر, ٢٠١٨م, ص٢٢.

69) Orsolya Lelkes And Katrin Gasior, Housing Problems And Access To Basic Local Services In The Eu27. How Does Austria Compare?, European Centre, Policy Brief April 2012,P.2.

٧٠) علاء الدين السعيد عطا الله مرجان, الخدمات في المناطق السكنية بين المفهوم النظري والواقع الحالي والتصور المستقبلي, مؤتمر الإسكان العربي الثالث – مدن سكانية متكاملة الخدمات: حلول إسكانية – عمان – الأردن – يومي ١٧–١٨ ديسمبر ٢٠١٤م, متاح على موقع http://swideg-geography.blogspot.com تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٨/٦م, الساعة ٥:١٣م.

٧١) عثمان محمد غنيم, تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية من منظور عمراني, دار الصفاء للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ٢٠١٣م, ص٢٣.

72) David Satterthwait, The Role Of Cities In Sustainable Development, Boston, Boston University's Frederick S. Pardee Center For The Study Of The Longer-Range Future, M AY 2010, P.2.

٧٣) رفيعة دبابش, تجربة الجزائر في التنمية الإسكانية المستدامة, مجلة العلوم الانسانية, عدد(٤٨), جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر,٢٠١٧م, ص ٤٩.

74) Adesoji David Jiboye, Socioeconomic Characteristics and Satisfaction of Tenants in Public Housing in Lagos, Nigeria, Africa Development, Council for the Development of Social Science Research in Africa,, Vol. (39), No.(3),2014, p46

75) Susan Enguidanos, Integrating Community Services Within a NORC: The Park La Brea Experience, Cityscape, US Department of Housing and Urban Development, Vol. (12), No.(2), 2010, p. 36 .

٧٦) محمد غسان عبد الرحمن عبدالله جرف, تخطيط الخدمات العامة في المدن: حالة دراسية لمنطقة المخفية في مدينة نابلس, رسالة ماجستير, قسم التخطيط الحضري

والإقليمي, كلية الدراسات العليا, جامعة النجاح الوطنية, نابلس, فلسطين, ٢٠٠٧م. ص٥٦.

٧٧) ناصر عبدالله أبو زيتون, دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة في المجتمع الأردني " دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في محافظة العقبة, رسالة دكتوراه, قسم علم الاجتماع, كلية الآداب, جامعة عين شمس, ٢٠٠٧م, ص ص ٢٤١, ٢٤٢.

78) Kevin Buckett, Public Health Bulletin SA, Health in All Policies Adelaide International Meeting, Government Of South Australia Vol (7), NO (2),July 2010, p 4.

٧٩) علي لفتة سعيد وإيمان عبدالحسين شعلان, تقييم كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة الحيدرية: دراسة في جغرافية المدن, مجلة البحوث الجغرافية, عدد(١٩), كلية التربية للبنات, جامعة الكوفة, العراق,٢٠١٤م, ص٣١٩.

٨٠) سهى حمزاوي وسهير لعور, التخطيط للخدمات التعليمية في المدن العربية: دراسة تحليلية لبعض الدراسات العربية, مجلة العلوم الإنسانية, عدد(٨), الجزء (٢), جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي, الجزائر, ٢٠١٧م ص١٥٣.

Alternative Housing Projects as a Mechanism of Solving: The Problems of Unsafe Slum Areas A Field Study

Dr. Hamdy Abdo Eid Abdel Latif
Lecturer of Sociology
Faculty of Arts – Mansoura University

Abstract:

This research tackles one main objective which is to determine the extent to which the alternative housing projects have provided services that help solve the problems facing unsafe slum areas inhabitants ,The research uses The descriptive approach as well as applying interview evidence on a sample of 50 families living in such areas and who have benefited from Al-Mahrosa 1 and 2 Projects. The research also uses Talcott Parsons's Role Theory and Ecological System Theory. The research has led to conclude some results of which the most important is that the housing project- Research Society- is a comprehensive project in terms of infrastructure services such as (natural gas- telephones- sanitation- drinking water- electricity- wide roads and paved streets) as well as in terms of public services such as (Consumer Services malls- Outlets- small malls- shops- playgrounds- police station- fire station- theme park- mosque- workshops area- cultural center) , The results also indicated that among the most important needs that they require in the future, which came in the context of the need to face the most important problems facing the research sample members in their new residential community, including the value of rent, and the problems of workers in government or private institutions, in addition to establishing a post office and civil registry.

Keywords: alternative housing projects, Slums problems, unsafe slum areas.